الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف - بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم: .....

Université Mohamed Boudiaf - M'sila
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de gestion.
Département des Sciences Economiques

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

انعكاسات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)

إعداد الطالبة
يحي ايمان جهان

تحت إشراف
د.أوصيف لخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

د. عبد الرزاق نذير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	رئيسا
د. لخضـــر أوصيف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مشرفا ومقررا
د. حمزة طيـــــبي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة محمد بوضياف- المسيلة	مناقشا

السنة الدراسية: 2019/2018

التشكـــــــــــرات

بداية نشكر الله على إتمام هذا العمل راجين منه جل شأنه تحسين عاقبتنا وأحوالنا في كل الأمور .آمين.

- أولا أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف: أوصيف لخضر على الجهد الذي بذله معي وعلى كل التوجيهات والنصائح القيمة التي أفادني بها لإتمام هذا العمل.

- كما أتقدم بالشكر الخالص الى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتقييمه.

- كما لا أنسى الامتنان الى أفراد عائلتي وأصدقائي الذين دعموني وحفزوني في سبيل تحقيق هذا العمل، والى كل من ساهم في إنجاز هذا البحث من بعيد، أو قريب، شكرا جميعا...

يحي إيمان جيهان

الإهداء

إلى من فارقتني وضحكتها لا تزال تتردد في أذني

إلى التي كانت سندي ودائما ما تنصحني

إلى التي لم ولن تغادر مخيلتي

إلى روح أغلى الناس

أختي **"وفاء"**

أهدي ثمرة جهدي هذا

و أسأل الله أن يرحم غربتك و يؤنس وحشتك ويحشرك مع الراضين المرضيين

" وأرجوا ممن اطلع على هذا الإهداء الدعاء لها بالرحمة "

فهرس المحتويات

	الصفحة
تشكرات	**III**
إهداء	**IV**
فهرس المحتويات	**V**
فهرس الجداول	**VIII**
فهرس الأشكال	**X**
مقدمة	**02**
الفصل الأول: مدخل للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	
تمهـيد	**07**
المبحث الأول **ماهية السياسة المالية**.....	**08**
المطلب الأول مفهوم السياسة المالية.....	**08**
المطلب الثاني أدوات السياسة المالية	**09**
المطلب الثالث السياسة المالية ودورها في الدول النامية	**10**
المبحث الثاني **عموميات حول الإنفاق الحكومي**	**14**
المطلب الأول تعريف النفقات الحكومية	**14**
المطلب الثاني خصائص النفقات الحكومية	**15**
المطلب الثالث تقسيمات النفقات الحكومية	**17**
المبحث الثالث **عموميات حول النمو الاقتصادي**	**21**
المطلب الأول تعريف النمو الاقتصادي	**21**
المطلب الثاني محددات النمو الاقتصادي.....	**24**
المطلب الثالث قياس النمو الاقتصادي.....	**26**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهـيد	**31**
المبحث الأول **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي**.....	**32**
المطلب الأول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	**32**
المطلب الثاني زيادة حجم الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي	**37**
المطلب الثالث الأسباب الظاهرية والحقيقية لازدياد النفقات الحكومية	**42**

المبحث الثاني	**تطور الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)**	**44**
المطلب الأول	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2001-2009)	**44**
المطلب الثاني	برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)	**50**
المطلب الثالث	البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2015-2019)	**53**
المبحث الثالث	**تحليل أثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016)**	**55**
المطلب الأول	أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو على الاقتصاد الجزائري (2001-2009)	**55**
المطلب الثاني	أثر برنامج التنمية الخماسي على الاقتصاد الجزائري (2010-2014)	**59**
المطلب الثالث	أثر برنامج الخماسي للاستثمارات العمومية على الاقتصاد الجزائري (2015-2016)	**60**
خلاصة الفصل	.....	**61**
خاتمـــــة	.....	**62**
المراجـــــع	.....	**65**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	23
02	عرض مقومات برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	46
03	توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية	48
04	توزيع برنامج الخدمة العمومية وتحديثها	49
05	برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي.....	50
06	برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل البرنامج الخماسي	51
07	برنامج دعم التنمية الاقتصادية ظل البرنامج الخماسي	51
08	توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات	53
09	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)	55
10	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي خلال الفترة (2001-2004)....	56
11	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2005-2009)	57
12	تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2005-2009)	58
13	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-2014)	59

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة الايجابية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	38
02	العلاقة السلبية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.....	41
03	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2001-2004)	56
04	تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2005-2009)	58

مقدمة

1- طرح إشكالية البحث

يشغل النمو الاقتصادي حيزا هاما في الفكر الاقتصادي باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي لأي دولة، حيث أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير إلى تحسن المستوى المعيشي، وتعتبر السياسات الاقتصادية المتبعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، و التي تُظهر فعالية الدور الذي تمارسه الدولة من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل.

من بين هذه السياسات السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف التي ينشدها اقتصاد أي بلد، حيث تستخدم الدولة أدوات السياسة المالية المتعددة التي من بينها الإنفاق الحكومي لغرض تحقيق مختلف أهداف الاقتصادية أو الاجتماعية بما يتناسب وخططها التنموية حيث يعتبر الانفاق الحكومي لصيقا بالدور الاقتصادي للدولة، فهو يتأثر بمختلف التيارات الفكرية، حيث تغيرت نظرة الاقتصاديين والسياسيين لدور الدولة في الاقتصاد منذ نهاية القرن التاسع عشر بشكل ملحوظ ، وبالتالي فقد ارتفع حجم الإنفاق الحكومي في جميع البلدان ، كما عرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص ما بين (1960-1980) توسعا غير مسبوق لسياسة الإنفاق الحكومي النشط إلى جانب النمو السريع و مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي.

وقد أصبحت دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي أحد المواضيع الجوهرية التي لقيت إهتماما كبيرا من طرف الباحثين الاقتصاديين ، وقد اختلفوا تبعا للمدارس الفكرية التي ينتمون إليها حول ما إذا كان زيادة حجم الإنفاق الحكومي يعزز النمو الاقتصادي أم العكس، أم أنه لا توجد علاقة أصلا بين هذين المتغيرين.

على هذا الأساس، يمكن طرح **التساؤل الرئيسي** التالي:

كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

والأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين سياسة الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ؟
- كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يتحقق النمو الاقتصادي بارتفاع حجم النفقات الحكومية؟

2- فرضيات البحث

للإجابة على الاشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة الفرعية، نقترح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي، اذا ما توفر جهاز انتاجي مرن؛
- **الفرضية الثانية**: ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر هي معدلات حقيقية؛
- **الفرضية الثالثة**: يؤدي تطبيق البرامج التنموية في الجزائر إلى ارتفاع معدلات نمو حقيقية.

3- أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة دوافع وأسباب لاختيارنا لهذا الموضوع، نوجزها فيما يلي:

- أهمية هذا النوع من البحوث؛
- تأثير هذا الموضوع على الاقتصاد الوطني والمجالات الأخرى؛
- المساهمة في إثراء البحث العلمي في هذا النوع من المواضيع؛
- رغبة وميول الطالبة للتخصص في هذا النوع من البحوث.

4- أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في كونها تتناول موضوعا يحتل مكانة مميزة في الفكر الاقتصادي عموما، والفكر التنموي خصوصا، حيث أن المعرفة بتأثير سياسة الإنفاق العمومي على مسار النمو الاقتصادي، سوف تسهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق العمومي للدولة الوجهة الصحيحة.

5- أهداف البحث

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ؛
- التعرف على الأثر الذي يحدثه التغير في سياسة الإنفاق الحكومي ضمن البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؛
- تتبع تطور سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر، ودراسة طبيعة مكوناته، والتوجه الذي يتخذه من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .

6- منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية واختبار الفرضيات ارتأينا استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لأنها الأنسب لهذا النوع من الدراسات.

7- حدود الدراسة

- **الحدود المكانية**

تتمثل في الفترة الممتدة مابين 2001-2016 في الجزائر.

- **الحدود الزمانية**

تتمثل في الفترة الممتدة مابين 2001-2016.

8- الدراسات السابقة

– **بوعكاز إيمان**، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: دارسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011) ،أطروحة دكتوراهLMD تخصص الإقتصاد المالي، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

تمحورت إشكالية الدراسة حول " **ما هو أثر التغير في الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة؟ وبصيغة أخرى ما هي انعكاسات التغير في حجم وهيكل النفقات العامة على الاقتصاد الجزائري؟**"، وقد هدف البحث إلى دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي ومعرفة الأثر الذي أحدثه التغير في سياسة الإنفاق العمومي المدرج ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت إلى نتيجة أن الإنفاق العمومي في الجزائر لا يؤثر على النمو الاقتصادي إلا أنه يبقى المحرك الأساسي له، وذلك إذا ما توفرت القنوات المناسبة لتحفيز النمو الاقتصادي واختيار الاستثمارات المناسبة ذات النجاعة الاقتصادية، مع ضرورة تشديد الرقابة على عمليات تنفيذ الاستثمارات وآجالها والحد من مظاهر التبذير والفساد المالي.

– **صالحي نجية. مخناش فتيحة**، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، ملتقى الأبحاث الاقتصادية، جامعة سطيف، 12 مارس 2013.

تمحورت إشكالية الدراسة حول " **ما هو أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014** " وقد هدفت الدراسة الى بحث مساهمة سياسة الانفاق العام التوسعية في الجزائر 2001-2009 وتأثيرها في الانتعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، وقد توصلت إلى عدم إمكانية تحقيق نمو كاف ومقبول وأرجعت أسباب ذلك إلى ضعف سياسات الاقتصاد الكلي.

9- صعوبات البحث

تتمثل صعوبات البحث في كثرة الإحصائيات القديمة وتضاربها أحيانا نتيجة اختلاف المصادر، وقلة الاحصائيات الحديثة الشيء الذي تطلب جهدا ووقتا معتبرين من أجل اختيار أدق المعطيات وأقربها إلى الصحة وأكثرها مصداقية.

.

10- خطة وهيكل البحث

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين، تسبقهم مقدمة تضمنت عرض للإشكالية والفرضيات وأهمية وأهداف الدراسة، وتعقبهم خاتمة تضمنت عرضا لأهم نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات، وكذا الاقتراحات التي ارتأينا بأنها مناسبة؛ بناء على النتائج المتوصل إليها.

- **الفصل الأول**: **[مدخل في الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي]**، حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى السياسة المالية و إبراز طبيعة الانفاق الحكومي كأحد أدواتها المستخدمة، وشمل ذلك مفهوم الإنفاق الحكومي، خصائصه و تقسيماته ،ثم تطرقنا لتعريف النمو الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به ومحدداته، بالإضافة إلى طرق قياسه.

- الفصل الثاني: **[أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر]**، خصصنا هذا الفصل لدراسة آثار الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مبرزين أهم الآراء في العلاقة التي تربط الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي، وماهي آثاره، كما تطرقنا إلى الزيادة في حجم الإنفاق وأسبابها وتأثيراتها على النمو الاقتصادي من خلال تناول الآراء المؤيدة والمعارضة لها. وكذلك خصصنا جزءا من هذا الفصل إلى تطور الأنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2016) من خلال البرامج التنموية التي تبنتها الدولة بهدف دعم مشاريع التنمية الاقتصادية وتحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول
مدخل للإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي

تمهيـــد

لقد أثار موضوع تقدم الدول في المجال الاقتصادي اهتمام المختصين وأصحاب القرار، ذلك لأن هناك إدراكا واسعا في كل دول العالم بأن السوق القائمة حاليا تقف عاجزة عن إعطاء مستوى معين وفاعل في نشاط التنمية الاقتصادية، وهو ما استوجب ايجاد سياسات اقتصادية أكثر فعالية للتأثير على الاستقرار الاقتصادي ، بمعنى آخر سياسات اقتصادية تعمل على متغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية الهامة كالسياسة النقدية والمالية والائتمانية وسياسة سعر الصرف.

وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين هذه السياسات لأنها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة للسياسة الاقتصادية وتستطيع الدولة أن تؤثر من خلالها على هذه الأهداف باستعمال عدة أدوات أهمها الإنفاق الحكومي.

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

تأخذ السياسة المالية موقعا هاما بين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، وتأثيرها أيضا على الجانب الاجتماعي للدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة، والحد من انتشار التضخم والبطالة وظهور عجز في الموازنة من جهة أخرى، وبناء على ما سبق سوف يتعرض هذا المبحث في مطالبه إلى تعريف السياسة المالية ومضمونها، وفيما تتمثل أهدافها، ثم ماهي الأدوات المستخدمة في السياسة المالية و ما دور هذه السياسة في الدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

أولا/ تعريف السياسة المالية

يزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية، حيث عرّفها البعض على أنها:

– مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الإقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنمية ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة[1]؛

– مجموعة السياسات المتعلقة بالايرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة[2]؛

– استخدام أدوات المالية العامة من برامج الانفاق العمومي والايرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أنها إجراءات تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي و الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ثانيا/ مضمون السياسة المالية

تتضمن السياسة المالية إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لانفاقه، حيث يمكن اعتبارها كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي، وتتمثل هذه الإجراءات في[4]:

– تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية؛

– التأثير على الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية؛

1– محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 190.

2– طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء ، عمان، 1999 ، ص 201.

3– محمود حسين الوادي، المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000 ، ص 182.

4– علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، دار الرضا، ط1، دمشق، 2003 ، ص 192.

– زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير مناخ الاستثمار.

ثالثا/ أهداف السياسة المالية

تتمثل أهداف السياسة المالية فيما يلي[1]:

1– تحقيق الكفاءة الانتاجية: السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب أن تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة، و أن معيار الكفاءة يعني تحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج، وذلك بالاستغلال الأمثل للعناصر الانتاجية.

2– تحقيق العمالة الكاملة: السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة، ومستويات الأجور والأسعار وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

3– التقدم الاقتصادي: زيادة السلع والخدمات يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطن، وذلك من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل اللازم لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها.

4– العدالة في توزيع الدخل: تقليل التفاوت بين مستويات الدخل والاهتمام بالطبقات الفقيرة من خلال توزيع العوائد والمكافآت على حسب الجهد المبذول وليس على حسب المستوى الاجتماعي وكذا تحقيق الاستقرار العام للأسعار على مستوى الدولة بما يتوافق والقدرة الشرائية للفرد.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

لكي تنجح السياسة المالية في تنفيذ الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لا بد لها من أدوات وبرامج ترتكز عليها، نحصرها فيما يلي:

1– الضرائب: وتشمل جميع أنواع الضرائب، مثل: ضريبة الدخل، وضرائب الشركات، والضرائب غير المباشرة، والرسوم الجمركية التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات المحلية منها والخارجية من حيث الاستيراد، وما يحدث هو أنّ الدولة تفرض ضريبةً محددةً على سلعةٍ معينةٍ تخدم السياسة الاقتصادية ، والهدف من ذلك هو حماية الصناعة الوطنية وترغيب المواطنين في طلبها.

ومن الأمثلة على طرق استغلال الضرائب في السياسة المالية، أن تخفض الدولة نسبة الضريبة على الموظّفين أصحاب الدخل المنخفض، والذي يؤدي إلى زيادة استهلاكهم للسلع، وترفعها على أصحاب الدخل المرتفع، وهو أمرٌ لا يؤثر على استهلاكهم، فهو مرتفعٌ بجميع الأحوال.

1– محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

2- الانفاق الحكومي: وهي المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات كالأجور والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة، وكذلك التحويلات الحكومية للافراد كالمعاشات والتأمينات ضد البطالة، وإعانات الضمان الاجتماعي، وسندات التنمية[1].

ويتمّ التحكّم بالإنفاق الحكومي حسب حجمه، وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، فهو ذو تأثيرٍ قوي ومختلف على تلك النشاطات، وعلى الرغم من أنّ الإنفاق الإجمالي ثابتٌ لا ينقص ولا يزيد، إلّا أنّ إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية يؤثر بشكلٍ كبيرٍ، كأن تزيد نسبة الإنفاق على نشاطٍ اقتصادي معيّنٍ وتخفضه على آخر كوسيلة تحفيز مثل ما يحدث عند خفض الإنفاق على التعليم والدراسة، وتحويل النسبة التي تمّ خفضها لزيادة نشاطٍ آخر.

3- الدين العام: وهي الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين، حيث تدفع مقابل ذلك فوائد أعلى من سعر الفائدة السائدة، من حيث الجانب السياسي فإنّ حجم الدَين العام، وحجم نموّه، وطريقة الحصول عليه فهو مهمٌ جداً، لتأثيره القوي على الأوضاع الاقتصادية العامّة للدولة، كأن تمرّ الدولة بأزمةٍ ماليةٍ في فترة التضخم الاقتصادي، فتبيع السندات الحكومية للمواطنين، ويكون ذلك لأصحاب الدخول المتوسطة والكبيرة، وعند العجز عن السداد فإنها تلجأ إلى تقليل التضخم عن طريق تقليل الاستهلاك[2].

المطلب الثالث: السياسة المالية ودورها في الدول النامية

أولا/ خصائص الدول النامية

هي دول لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد، و بالكاد تهيئ لمتوسط سكانها قدرا من حاجاتهم و تقوم السياسة المالية على تمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتصب الحكومة جل اهتمامها في سبيل رفع الدخل الحقيقي للفرد وكذا خلق الاستثمارات وتوظيفها لزيادة موارد المجتمع[3].

بالحديث عن السياسة المالية في الدول النامية فإننا نواجه مشكلتين أساسيتين، تتمثل المشكلة الأولى في تحديد الإطار الذي يشمله مصطلح الدول النامية، أما المشكلة الثانية فتتمثل في مدى أهمية تمييز مشاكل المالية العامة عن المشاكل الاقتصادية الأخرى، فإذا ما اعتبرنا أن مسائل المالية العامة متماثلة مهما كانت خصائص الدول المدروسة فإن محاولة تخصيص الدول النامية بمعالجة خاصة تنهار، ويصبح التحليل الذي ينطبق على الدول المتقدمة ينطبق أيضا على الدول النامية وهذا لا يتماشى مع واقع هذه الأخيرة ، وعموما نلاحظ أن الدول النامية تعاني من جهاز إنتاجي منعدم المرونة وأن أي محاولة لزيادة الطلب الفعال سيؤدي إلى حدوث تضخم بالإضافة إلى انخفاض الادخار الوطني[4].

1- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2015، ص 341.

2- نائلة محمّد أبو هليل،

Voir : https://mawdoo3.com, Date de consultation :15/04/2019,10h14.

3- عبد الله خبابة ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 16.

4- عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 2012، ص 38.

يمكن حصر خصائص الدولة النامية في مايلي[1]:

- تدني متوسط الدخل الفردي وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الناتج الوطني؛
- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط بين الرأسمالية والاشتراكية؛
- تعتمد أغلب هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية إلى الخارج؛
- انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك؛
- ارتفاع معدلات التضخم: تعد الدول النامية أكثر دول العالم تضررا من مشكل التضخم، والذي يظهر من خلال الارتفاع المتواصل والمتزايد في مستوى الأسعار، إذ يعكس عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار؛
- انخفاض الدخل: تتميز هذه الدول بانخفاض متوسط دخل الفرد، والإقبال المتزايد على الاستهلاك نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، و بالتالي فإن أي زيادة في الدخل يتوجه الجزء الأكبر منها إلى الاستهلاك، و تصبح المشكلة في هذه الدول هي مشكلة ، وفي ظل هذه الظروف يصبح استكمال الهيكل الإنتاجي وبناء مزيد من الطاقة الإنتاجية بالغ الصعوبة نتيجة ضعف المدخرات ويصبح الهدف الأول للسياسة المالية هو تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الاستثمار[2]؛
- عجز الموازنة العامة بسبب الضعف الضريبي نتيجة الإعفاءات والتهرب الضريبي، وزيادة أعباء الديون الخارجية، لذلك تعد السياسة المالية الأكثر فعالية في مجال تحريك عجلة الاقتصاد ومعالجة المشاكل الاقتصادية للدول النامية، فهي تتصل بالحياة اليومية للأفراد مما يجعلها أكثر تحريكا وتأثيرا في مستوى الإنفاق العام والخاص وكذلك الاستثمار، كما وأنها تهدف إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الثروات والدخول ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، وأداة هامة لمواجهة الضغوط التضخمية أو التقلبات الاقتصادية[3].

ثانيا/ استراتيجية تسيير السياسة المالية في الدول النامية

نتيجة للأوضاع الاقتصادية المزرية التي تعرفها الدول النامية، قامت هذه الأخيرة بصياغة سياسات مالية (توسعية في مجملها) كفيلة بمجابهة ومعالجة مشاكلها الاقتصادية، ولكن رغم كل المجهودات المبذولة إلا أن هذه السياسات لم تخل من العيوب والنقائص.

1- النفقات العامة في الدول النامية

ما يميز سياسة الانفاق العام في الدول النامية أنها تتميز بعدم الرشاد والتوجيه الحكومي، مما أدى إلى التفاقم في العجز بالموازنة العامة لهذه الدول، حيث يترتب على عدم الرشاد في الانفاق العام استتراف الموارد الحكومية دون تحقيق الهدف المطلوب، أو تحقيقه بتكلفة مرتفعة نتيجة عدم حساب التكلفة والعائد لأوجه الانفاق المطلوبة، وعدم دراسة البدائل المتاحة

1- فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1982 ، ص70 .

2- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ط1، بيروت، 2010 ، ص ص 96-97.

3- عبد الحليم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2 ،عمان، 2001 ، ص196 .

لتحقيق الأهداف الحكومية المخطط لها،و بالتالي ارتفاع الفجوة بين الموارد المالية المتاحة والإنفاق الحكومي المطلوب لتقديم الخدمات العامة[1].

2-الإيرادات العامة في الدول النامية

تعرف العديد من الدول النامية انخفاضا كبيرا في مستوى إيراداتها العامة مقارنة بحجم نفقاتها كما أن بنية هذه الإيرادات تختلف من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول البترولية(الدول المصدرة للبترول) تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية مقارنة بالإيرادات الضريبية (الإيرادات العادية) و الدول العربية خير مثال على ذلك، إلا أن الدول العربية لاتمثل الدول النامية أحسن تمثيل،إذ نجد أن أغلب الدول النامية تعتمد في تمويل نفقاتها على الإيرادات الضريبية رغم انخفاض حصيلتها، لكن جميعها تشترك في مجموعة من الخصائص:

أ/ انخفاض حجم الاقتطاع الضريبي: ومرد ذلك إلى[2]:

- انخفاض غالبية دخول السكان بالدول النامية عن الحد الأدنى لمستوى المعيشة مما يجعلهم في خانة الإعفاء الضريبي؛
- الاقتصار على فرض الضرائب النوعية على الدخل التي لا تصيب جميع عناصره (مما يحد من نطاق سريا ويحد بالتالي من حصيلتها)؛
- اقتصار إمكانيات فرض الضرائب على أرباح الشركات على عدد محدود منها وذلك لتمكين أغلبها من تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح (خاصة الشركات الأجنبية، وذلك لحساسيتها من الضرائب الوطنية من جهة واحتمال تعرضها للازدواج الضريبي من جهة أخرى).

ب/ الاعتماد على الضرائب غير المباشرة: نجد أن النظم الضريبية في الدول النامية تتميز بارتفاع النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الموارد الحكومية مقارنة مع الدول المتقدمة التي تعتمد على الضرائب المباشرة، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- إن انخفاض مستويات الدخول يؤدي إلى انكماش الضرائب المباشرة أمام الضرائب غير المباشرة التي يمكن التوسع في فرضها بغض النظر عن مستويات الدخول؛
- يعتمد على الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك، ذلك أنها أفضل أداة ضريبية في هذا الشأن، كما أن فرض هذه الضرائب على السلع الكمالية يزيد من عدالة توزيع العبء الضريبي؛

1- عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص 40.

2- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص ص 192-194.

– إن احتلال قطاع تصدير المواد الأولية (كالمحروقات مثلا) مكان الصدارة في بعض الدول النامية نتيجة كونه المصدر الرئيسي لدخلها، يجعل منه منجما ثريا بالإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها عن طريق الضرائب غير المباشرة (الضرائب الجمركية).

ج/ وضعية الموازنة العامة للدول النامية: انطلاقا من الوضع الذي تعرفه كل من النفقات والإيرادات العامة بالدول النامية نستطيع مباشرة التعرف على وضعية الموازنة العامة في هذه الدول، إذ نتيجة لنمو نفقاتها العامة وتمثيلها لنسب معتبرة من ناتجها المحلي، وضعف وانكماش إيراداتها العامة حققت جل هذه الدول عجزا في موازناتها العامة على مدى مسيرتها التنموية ويختلف وضع الموازنة العامة فيما بين الدول النامية و المتقدمة، وذلك نظرا لاختلاف أهداف كل منهما، فالدول النامية تركز على توفير البنية الأساسية، خلق قاعدة صناعية، تشجيع إقامة أنشطة جديدة. وأمام تزايد انخفاض حصيلة الإيرادات العامة وخاصة الضريبية، ترتفع نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الخام.

بعد دراسة بعض خصائص الدول النامية واستراتيجيها في تنفيذ سياساتها المالية يمكن استخلاص أن السياسة المالية تعد أداة هامة لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، لذلك يصبح من الضروري تصميم مجموعة من الإجراءات المالية لضمان حدوث تعاف سريع من أوضاع الركود، وتوفير محددات صياغة السياسة المالية التي يمكن أن تضفي فعالية على هذه الإجراءات، ومن هاته المحددات[1]:

- توفير مستوى إداري وتخطيطي كفء؛
- توفير الوعي الضريبي لدى الأفراد؛
- توفر سوق مالية نشطة؛
- توفر جهاز مصرفي فاعل؛
- توفر النمو والتقدم في المؤسسات العامة.

1– عماري صبرينة ، إلهام بن شبحة، فعالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية
Voir : http://dspace.univ-msila.dz, Date de consultation 15/04/2019,14h11.

المبحث الثاني: عموميات حول الإنفاق الحكومي

إن للسلطات العمومية مهاما أساسية وحاجات مطلوب إشباعها، مما يُلزمها أعباءا متزايدة يجب مواجهتها، و قد عرفت النفقات العامة اهتماما متزايدا من قبل السياسيين والأكاديميين باعتبارها ركنا هاما في الدراسات المالية المتغيرة بالتوازي مع التطورات الحاصلة في دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية، أي أنها ما فتئت تأخذ حيزا هاما من التحليل الإقتصادي كونها أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.

وقد تطور حجم النفقات العامة مع تطور دور الدولة (من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فالمنتجة)، كما أصبحت النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، ولهذا فقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دورها و تعددت وتزايدت خصائصها وتقسيماتها مع اتساع واختلاف طُرق وأوجه استخداماتها و بناء على هذا سنتناول في هذا المبحث مختلف الجوانب المحددة لمفهوم النفقات العامة وأهم أركانها وتقسيماتها.

المطلب الأول: تعريف النفقات الحكومية

قصد الإحاطة بمفهوم النفقة العامة، نتناول تعريفها من الجوانب التالية:

أولا/ مفهوم النفقة الحكومية

تعرف النفقة الحكومية بصورة رئيسية بأنها:"كافة المبالغ النقدية التي يقوم بانفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"[1].

ثانيا/ التعريف القانوني

تمثل النفقة العامة "كل مبلغ نقدي يُرصد ويُجاز في الميزانية العمومية"، ويُبين هذا التعريف جانبا واحدا من جوانب النفقة العامة وهو وجوب ظهورها في الميزانية العمومية، و يجدر بنا الذكر أن النفقات العامة تختلف من دولة إلى أخرى وذلك لتنوع الأنظمة السياسية للدول واختلاف الحاجات التي تحددها السلطات العامة والتي تستدعي إنفاقها وإدراجها في ميزانيتها العمومية، وعادة ما تُحدد أعباء الدولة التي تستوجب الإنفاق العمومي بشكل واضح بقانون المالية[2].

1- فلح حسين خلف،المالية العامة،علم الكتاب الحديث-جدار للكتاب العلمي، ط1، عمان،2008، ص89.

2- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 ،ص 258.

ثالثا/ التعريف الإقتصادي

يختلف الاقتصاديون في تعريف النفقات العامة فمنهم من يعرفها على أنها:

– "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة"[1]، أو "كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ هذه الأخيرة أشكالا متعددة: حيث أنه يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات..."؛

– كما يعرفها البعض على أنها "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة أو إحدى تنظيماتها) قصد تحقيق منفعة عامة[2]؛

– وتعرف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية النفقة العامة كونها "ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات بما فيها الإنفاق الرأسمالي والإعانات والمنح والمدفوعات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد[3].

المطلب الثاني: خصائص النفقات الحكومية

يتضح لنا من التعاريف السالفة الذكر أن النفقات العامة تتكون من ثلاثة أركان أو عناصر أساسية تتمثل في كون النفقات العامة مبلغ نقدي، وكونها تصدر عن شخص معنوي، وكون الغرض منها هو تحقيق المنفعة العامة، وفيما يلي توضيح للعناصر السابقة:

أولا/ الشكل النقدي للنفقة العامة

تحمل النفقة العامة طابعا نقديا، أي أنها تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل الغير نقدية التي كانت تستخدم سابقا من وسائل عينية أو مزايا معنوية وبالتالي لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة في صورة عينية، كتقديم خدمات دون مقابل كالإعفاء عن سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج والتعليم وأجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة.

والصفة النقدية للنفقة العامة هي بخلاف ما كان يتبع سابقا من إلزام المواطنين بأداء خدمات معينة مقابل الحصول على مقابل مادي أو معنوي، كأن تمنحهم هيئة عمومية معينة جزءا من أملاك عامة، إذْ اختفى هذا الوضع بعد انتهاء

1- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

2- علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995، ص 182.

3- كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية:حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين (1970-2000) ، مجلة الباحث العدد 01، ورقلة،2002 ، ص 71.

مرحلة اقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد النقدي حيث أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لأداء كامل المعاملات الاقتصادية وأصبح الإنفاق العمومي يتم بشكل نقدي[1].

ثانيا/ صدور النفقة العامة عن الدولة أو عن أحد تنظيماتها

صدور النفقة عن شخص معنوي أي أنه يخضع للقانون العام، أو عن هيئة عمومية أو مفوض عنها، وتبعا لهذا فإنه لا تعتبر نفقة عامة ما يصرف الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون للقانون الخاص حتى لو كان هدفهم تحقيق منفعة عامة مثل شق طرق أو توفير الكهرباء أو المياه.

وقصد التفريق بين النفقة العامة والخاصة اعتمد الفكر المالي معيارين أساسيين أولهما معيار يستند إلى الطبيعة القانونية التي تصدر عنها أو تقوم بالنفقة وهو المعيار القانوني أو التقليدي، والثاني معيار يرتكز على أساس طبيعة الوظيفة التي تؤديها النفقة وهو المعيار الوظيفي.

1- المعيار القانوني: ومفاده أن النفقة تعد عامة إذا كانت صادرة عن شخصيات معنوية تخضع للقانون العام، وتعد خاصة إذا صدرت عن شخصيات معنوية أو طبيعية تخضع للقانون الخاص هذا بصرف النظر عن الوظيفة التي تؤديها النفقة.

2- المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة إلى الطبيعة الوظيفية للنفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، وتبعا لهذا المعيار لا تعتبر جميع النفقات التي يقوم بها الأشخاص العموميون نفقات عامة، بل فقط تلك التي تقوم بها الدولة أو أشخاص مفوضين عنها بصفتها السيادية، أما النفقات التي تنجزها الدولة أو إحدى هيئاتها العمومية لأهداف أخرى كمشاريعها الاقتصادية مثلا، فهي وفقا لهذا المعيار تعتبر نفقة خاصة وليست عامة[2].

يؤخذ على كلا المعيارين السابقين كونهما لا يفيان بغرض لتعريف النفقة العامة،لأن الغرض الأساسي من التعريف هو قياس مدى مساهمة الهيئات العمومية في الحياة الاقتصادية وتقدير آثارها تقديرا سليما، ولهذا فمن الضروري الأخذ بتعريف أوسع للنفقات العامة بحيث يشمل النفقات التي تقوم بها الدولة، والهيئات العامة والمحلية والمؤسسات العمومية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق، لما في ذلك من مواكبة ومعاصرة لتطور دور الدولة[3].

1- محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تحليلية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر أطروحة دكتوراه ، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015 ، ص 18.

2- محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره ،ص ص 119-120.

3- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ،ص 72.

ثالثا/ الهدف من النفقة العامة هو المنفعة العامة

تهدف النفقات العامة إلى إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة أو المصلحة العامة، وبعبارة أخرى ضرورة توفير ما يطلق عليه بـ " السلع العامة" ، وبالتالي لا يعتبر أي مبلغ نقدي يتم صرفه بهدف إشباع حاجة أو منفعة خاصة كنفقة عامة ، وتبرير هذا يعود إلى ضرورة سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع، حيث أن جميع أفراد المجتمع متساوون في تحملهم للأعباء العامة و كذلك فيما يخص استفادتهم من النفقات العامة.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات الحكومية

إن أهم ما يميز تطور نظرية الإنفاق العمومي هو العدد المذهل لتصنيفات النفقات العامة حيث يوجد تقريبا تصنيفات بعدد الكُتاب في مجال المالية العامة، و محاولة تصنيف النفقات العامة هي عملية قديمة قدم الموضوع نفسه حيث اكتشف الباحثون أهمية وضع التصنيفات نظرا لكونها أول خطوة في البحث العلمي، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين تطور نظرية الإنفاق العمومي وتصنيف النفقات العامة.

ظهرت البوادر الأولى لتصنيف النفقات العامة في كل من إيطاليا وفرنسا، حيث قسمت النفقات العامة على أساس الهدف من النفقة، ثم برزت عدة محاولات أخرى صنفت النفقات إلى عادية وغير عادية، نفقات منتجة وغير منتجة، نفقات ضرورية واختيارية ...كما ظهرت العديد من التقسيمات الأخرى كنتيجة حتمية للتطور التاريخي نظرا لجهود الباحثين الاقتصاديين أو بسبب ما يفرضه الواقع العلمي و العملي[1].

وفي دراستنا هذه يمكننا تجزئة هذه التقسيمات إلى مجموعتين كبيرتين، بحسب الهدف المرجو من هذا التقسيم إلى تصنيفات نظرية، وتصنيفات حسب التشريع الجزائري.

أولا/ التصنيفات النظرية للنفقات العامة

1. التصنيف الوظيفي: يهتم التصنيف الوظيفي بتنظيم أنشطة الحكومة وفقا لأغراضها بكيفية مستقلة عن الهيكل التنظيمي الحكومي (على سبيل المثال: التعليم، الضمان الاجتماعي، الإسكان ...) ، ولهذا التصنيف أهمية في تحليل تخصيص الموارد المالية بين القطاعات المختلفة إضافة إلى المساهمة في إعداد مسح تاريخي للإنفاق العمومي ومقارنة البيانات، و إعطاء تصنيف معياري محدد لإجراء مقارنات دولية[2].

1- بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: دارسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011) ،أطروحة دكتوراهLMD تخصص الإقتصاد المالي، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 18.

2- كماسي محمد الأمين، دادن عبد الغاني، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

2. التصنيف الإداري: وهو يسمح للنفقات العامة بتقسيمها حسب الوحدات الإدارية للدولة التي تتولى إنفاقها، ويعكس هذا التصنيف الهيكل التنظيمي لوحدات الدولة الإدارية (الوزارات والمديريات...) كما أنه يبرز مشروعية هذا الإنفاق كون هذه الوحدات الإدارية هي الأدوات التي تتطلب ذلك[1].

وللتصنيف الإداري للنفقات أهمية بالغة في تنفيذ الموازنة العامة من حيث أنه يسمح بتحديد مسؤولية الوحدات الإدارية العمومية عن تقصيرها في تنفيذ الاستثمارات أو تقديم الخدمات المسؤولة عنها، فالمديريات العامة هي التي تعقد الصفقات، وتجري العمليات المالية، وتقوم بإعداد المستندات والسجلات والتقارير المتعلقة بهذه العمليات، فهي تشكل أصلا الوحدات المحاسبية التي تقوم بهذه الأعمال، كما يمكن التصنيف الإداري من متابعة التغيرات التي تطرأ على نشاطات الوحدات الإدارية بين سنة وأخرى.

إلا أن هذا لا يعكس التكلفة الحقيقية للوظيفة التي تباشرها الدولة، إذا كان هناك أكثر من دائرة حكومية تتولى الإنفاق على نفس الوحدة الحكومية.

3. التصنيف الإقتصادي: وفقا للتصنيف الاقتصادي، يتم تقسيم النفقات العامة وفقا للعمليات الاقتصادية لمختلف القطاعات الحكومية، بشرط أن يتم توزيع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة[2] ، حيث يتم تنظيم الاعتمادات المالية بحكم طبيعتها الاقتصادية مع التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية، ويهدف هذا التصنيف إلى تحليل القضايا العامة المتعلقة بالميزانية العمومية كتوزيع الموارد المالية المحدودة، ومدى تأثيرها على استقرار الأسعار توزيع الدخل والتوظيف، كما أن التصنيف الاقتصادي يسهم في تقديم المعلومات لإعداد برامج الخطط التنموية المختلفة وتنفيذها من خلال ربط البيانات والمعلومات الخاصة بالقطاع الحكومي بالبيانات والإحصائيات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية للمجتمع ككل وإعطائه صورة متكاملة عن العمليات المالية الحكومية، ودورها في الاقتصاد الوطني[3].

4. التصنيف حسب البرامج: البرنامج هو عبارة عن" مجموعة الأنشطة التي تلبي الأهداف الاقتصادية "، أي أن العديد من الدول تصنف النفقات العامة بحسب البرنامج الاقتصادي المراد تنفيذه، ليعكس النفقات المالية التي يتم تخصيصها حسب المشاريع والأنشطة في الميزانية العامة والتي بدورها تعكس كلفة البرنامج.

غير أن هذا النوع من التصنيف يُنتقد من حيث تباين البرامج نتيجة لتباين النشاطات والأعمال الحكومية وبالتالي فإن عمليات تقسيم النفقات العامة بحسب البرامج يتطلب دراسة المهام والواجبات والسلطات الخاصة لكل مديرية[4].

1- بوعكاز إيمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

2- محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007 ، ص05.

3- بوعكاز إيمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

4- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط **2**، الجزائر، 2005، ص 32.

5. تقسيمات أخرى:

و لا ينحصر تقسيم أو تصنيف النفقات العامة على ما سبق ذكره فقط، بل هناك العديد من التقسيمات العملية الأخرى، نذكر على سبيل المثال لا الحصر تصنيف النفقات العامة بحسب مصدر التمويل(موارد محلية، قروض، منح حسابات الخزينة إن وجدت)، أو التصنيف حسب المنطقة حيث أن الحكومة قد تلجأ لهذا النوع من التصنيف بهدف عرض حجم التمويل الذي تتلقاه مقارنة مع المناطق الأخرى، ويستلزم هذا النوع من التقسيم توفر نظام معلوماتي شامل لمختلف البيانات المالية على مستوى القطر[1].

ثانيا/ تقسيمات النفقات العامة حسب التشريع الجزائري

تعرض المشرع الجزائري إلى تقسيمات النفقات العامة للدولة في المواد 24إلى 42 من القانون الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم[2] إلى: نفقات التسيير ،نفقات الاستثمار، القروض و التسبيقات التي تمنحها الدولة للغير.

1- نفقات التسيير: وهي اعتمادات تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية[3] والمتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و تشمل رواتب و أجور الموظفين و نفقات صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...و التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية، و إنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة و الإدارات العمومية، لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية [4]، وبها أربعة أبواب هي:

أ/ أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات: ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة)؛
- الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

ب/ تخصيصات السلطات العمومية : تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج/ النفقات الخاصة بوسائل المصالح : وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير وتضم ما يلي:

- المستخدمين : مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية؛

[1] - Abdel atif .Benachenhou, l'expérience Algérienne de planification et de développent (1962-1982),OPU, Alger, 1982, P 38.

2- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المادة رقم 05 من القانون رقم 21 الصادر بـ 15 أوت ،المتعلق بالمحاسبة العمومية، رئاسة الحكومة الجزائر، 1990 ص17.

4- محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

- معدات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

هـ /التدخلات العمومية : تمثل نفقات التحويل و التي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن، مساهمات في الهيئات الدولية النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)، إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات)...الخ[1].

2 – نفقات الاستثمار: وهي النفقات التي تسعى الدولة من خلالها إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل بناء الهياكل الارتكازية للمجتمع (شق الطرق، بناء الموانئ والسدود، محطات الكهرباء..) وهي نفقات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف لذلك لا ضرر من استخدام مصادر تمويل غير عادية كالقروض العامة على افتراض أن المردود الاقتصادي المتوقع من الانفاق الاستثماري كفيل بتغطية هذه الإيرادات فيما بعد، وعادة ماتوصف النفقات الاستثمارية بأنها مرنة فهي تستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة لذلك ينبغي تقييدها ومراقبتها باستمرار وبشكل مباشر من طرف الحكومة بالاستناد على التقسيم الوظيفي لهذا النوع من الإنفاق[2].

1- خلود كلاش، فاعلية البوابة الالكترونية في تفعيل الخدمة العمومية

Voir : http://www.onefd.edu.dz, Date de consultation 20/04/2019, 09h17.

[2] – محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-68.

المبحث الثالث: عموميات حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا أثار اهتمام العديد من الدراسات في مجال التنمية لأي دولة ، كونه المحرك الذي يعمل على تحسن مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية لحياة أفضل.

وقد ساهمت دراسات الاقتصاديين مع اختلاف أفكارهم وتوجهاتهم التي كانت انطلاقتها على يد أدم سميث و دافيد ريكاردو، في دفع عجلة النمو وتطورها حيث قامت بالاستناد على مجموعة كبيرة من النماذج الرياضية والنظريات المتعددة بتحليل النمو الاقتصادي وتوضيح أهميته في تطور الدول ، لذلك سنسلط الضوء من خلال هذا المبحث على مفهوم النمو الاقتصادي والمحددات الأساسية له و طرق قياسه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

تباينت المفاهيم والتعريفات المتعلقة بالنمو الإقتصادي نتيجة لتطور مراحل الفكر الإقتصادي و كذا لكون أن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير أو المتغيرات التي على أساسها يقاس النمو والفترة التي يتم خلالها تحديد قيمته، لذا سنحاول التعرض لمختلف المفاهيم الأساسية للمصطلح والتي من شأنها أن تساعدنا على فهمه جيدا.

أولا/ تعريف النمو الاقتصادي

من التعاريف المقدمة للنمو الاقتصادي كونه:

– التغير الايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1]؛

– ظاهرة اقتصادية متصلة بتغيرات زمنية في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي[2].

فالنمو الاقتصادي إذن هو **ظاهرة كمية** تمثل الزيادة المطردة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال مدة معينة، معبرا عنها بارتفاع حجم الناتج الإجمالي الحقيقي خلال هذه الفترة زمنية وما يرافق ذلك من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الحقيقي، وبالتالي يمكن القول أن:

– النمو الاقتصادي هو عملية: أي أنه ليس مجرد حدث منفرد، بل هو عبارة عن سلسلة من الأحداث الجارية، كما يتوجب ألا يزول بمجرد زوال مسبباته؛

– يشير النمو على أن قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات آخذة في الارتفاع، وبالتالي فإن البحث في النمو الاقتصادي يعني البحث في سلسلة الأحداث التي تزيد من قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات؛

1– حربي محمود موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد :التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2006 ص26 .

2– مشروب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2006 ، ص31 .

– النمو الاقتصادي هو محصلة لسياسات وتغيرات هيكلية وبالتالي لا بد من توفر تكيف مؤسسي وإيديولوجي مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي لتحقيق النمو الاقتصادي[1]؛

– يعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضروريا ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد قضية مرتبطة بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة[2].

ثانيا/ مفاهيم مرتبطة بالنمو الاقتصادي

يرتبط مفهوم النمو الاقتصادي بعدد من الظواهر الاقتصادية والتي ينبغي لنا التفريق بينها وبين النمو الاقتصادي منها:

1- **التنمية الاقتصادية:** ذكرنا سابقا أن النمو الاقتصادي يمثل مقياس كمي للتغير في حجم النشاط نتيجة للتغير التدريجي عبر الزمن بسبب التغير في كمية الموارد، باختلاف التنمية الاقتصادية ، فهي تخطيط للنمو الاقتصادي وما يتضمن ذلك من خطط وسياسات وبرامج وإجراءات تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة معدلاته، وبالتالي فإن عملية التنمية هي أشمل وأوسع من النمو الاقتصادي.

1- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000 ، ص ص51 – 54.

2- جلال خشيب ، مفهوم النمو الاقتصادي

Voir: http://www.alukah.net , Date de consultation,20/04/2019 , 11h30.

ويوضح الجدول الموالي أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين الاصطلاحين[1]:

الجدول رقم(01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الإقتصادي	التنمية الاقتصادية
يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في إنتاج السلع والخدمات	تتجاوز التنمية الاقتصادية هذا إلى أن تشمل التغير في بنية النواتج وتخصيص المدخلات، حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي تغير القدرات الوظيفية بالتنسيق مع القدرات المادية.
يتعلق النمو الاقتصادي بالجانب الكمي للنشاط الاقتصادي (زيادة كمية المخرجات).	تتجاوز التنمية الجانب الكمي لأن تشمل التغيرات النوعية التي تحدث في الاقتصاد والمجتمع.
يرافق النمو تغيير لعدد من الظواهر، لكنه ضئيل ولا يعتد به	يرافق التنمية الاقتصادية تغيير كبير وعميق يتناول الجوانب الهيكلية والوظيفية الاقتصادية، كون أنها تفترض تطويرا فعالا وواعيا من خلال إجراء تغييرات في التنظيمات البنيوية للاقتصاد.
مفهوم النمو أقل شمولا من مفهوم التنمية الاقتصادية	التنمية الاقتصادية تشمل النمو وما يحدث في جميع جوانب الحياة الاقتصادية، أي أن مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر شمولا من مفهوم النمو.
من الممكن التفكير في النمو الاقتصادي بدون التنمية الاقتصادية.	من المستحيل التفكير في التنمية الاقتصادية بدون النمو، حيث أن التغير في الوظيفة يتوجب التغير في الحجم.

المصدر: مصطفى الصعيدي ، الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

Voir: https://fbs.ae/analytics.com, Date de consultation,23/04/2019, 09h30.

2- التوسع الاقتصادي: هو الزيادة الظرفية (أي لفترة قصيرة) للإنتاج في دولة معينة، بخلاف النمو الاقتصادي الذي هو انتاج مستمر.

3- التطور الاقتصادي: التطور لُغَةً يعني الحركة إلى الأمام، وفي المجال الاقتصادي يعني تقدمًا اقتصاديًّا ما نحو أهداف محددة مسبقًا، إما كمية كزيادة المنتج، أو نوعية كتوزيعٍ أفضلَ للمداخيل داخل الدولة، فالتطور إذًا يدل على التغيير والحركة، وغالبًا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما، فنقول مثلاً: التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة وهو ليس مرادفًا للنمو، إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة أخف من تزايد السكان

1- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي :النظرية والمفهوم، دار القاهرة ، 2001 ،ص ص 10 -15.

فهنا لا يوجد نمو، كما أنه ليس مرادفًا للتنمية، إذ إنه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبًا بتغييرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور، (أي: إنه لا توجد تنمية)[1].

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

إن الدراسات الإقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الإقتصادي بعدد من المتغيرات كعناصر الإنتاج، و مدى توافر الموارد الطبيعية.....، لذلك فان تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل استمراريته واستقراره وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة واحداث تغييرات هيكلية مناسبة، حيث هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الإقتصادي تنقسم إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية و يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا/ العوامل الإقتصادية: وعددها خمسة:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية: إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الإقتصادي لاستخدامها مؤشرا لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى مبلغ وخدمات ومن العوامل الرئيسية المحددة لانتاجية العمل هي[2]:

- درجة النظام والكفاءة والعلاقات الانسانية في العمل؛
- كمية و نوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج والموارد الأولية المتوفرة؛
- المستوى الصحي والتعليمي ومدى الجاهزية للعمل؛
- مقدار الوقت المبذول في العمل أي معدل ساعات العمل في الأسبوع.

إن معدل الدخل الفردي الحقيقي ينمو بنسبة اقل من معدل نمو الطاقة الانتاجية و ذلك بسبب ميل الأفراد إلى العمل لساعات قليلة وتفضيلهم العطل و كذلك تقاعدهم في سن مبكرة.

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الإقتصادي.

2- الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية أكبر وأهم مصدر يرتكز عليه الانسان في تحقيق أهدافه الإقتصادية و الإجتماعية، وتتميز جودة الانتاج الاقتصادي لأي بلد بحسب كمية ونوعية موارده الطبيعية ، مثل درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه الغابات...الخ، إلا أن هذه الأخيرة ليست بالضرورة ثابتة فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي في المستقبل[3].

1- جلال خشيب ، موقع الكتروني سبق ذكره.

2- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 110.

3- نفس المرجع، ص 111.

3- تراكم رأس المال: هو مصطلح يشير إلى الزيادة في الأصول من الاستثمار أو الأرباح، ويعدّ عاملا مؤثرا في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات او الآلات الإنتاجية و البنى التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية[1].

4- التخصص والانتاج الواسع: إن مبدأ التخصيص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص فيه يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج و هو ما يسمى اقتصادي بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل في البلدان النامية تكون اقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق[2].

5- البيئة الاقتصادية: ونعني بها مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ و قادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، و وجود نظام ضريبي سلس و مرن لا يعمل على إعاقة الاستثمار، ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم و النمو الاقتصادي[3].

6- التقدم التكنولوجي: إن تطوير و تطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان و لعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن و التاسع عشر خير دليل على مدى التطور الاقتصادي، ولذلك فان التقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فانه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[4].

ثانيا/ العوامل الغير اقتصادية

تلعب العوامل غير الاقتصادية دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد، فان العوامل السياسية الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد، وتتمثل أهم العوامل الغير اقتصادية في مايلي:

1- التعليم: إن لتعميم التعليم أهمية بالغة للنمو الاقتصادي للبلد، فقد أشارwalter krause إلى أن التعليم يجلب الانقلابات أو الثورات في الأفكار لتحقيق التقدم الاقتصادي، كما أن سينغرSinger رأى أن الاستثمار في التعليم لا يحقق

1- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، ط1، عمان، 2009 ، ص44 .

2- علي جدوع الشرفات، المرجع السابق ، ص 45.

3- نفس المرجع،ص45.

4- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 112.

فقط إنتاجية عالية، ولكن ينتج عنه أيضا زيادة العوائد، لذلك فإن التعليم يلعب دورا رائدا في خلق رأس المال البشري والتقدم الاجتماعي.

2- العوامل السياسية: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد، وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة وعلى سبيل المثال البلدان المتقدمة التي بلغت درجة عالية من النمو الاقتصادي لتواجد إدارة قوية في هيكلها النظامي.

3- العوامل الاجتماعية: إن للتغيرات الاجتماعية والتباين في سلوكيات الأفراد تأثيرا قويا على تقدم النمو أو تأخره ، فلو أخذنا على سبيل المثال دول أوروبا الغربية وثورتها الصناعية التي رافقها ظهور اكتشافات واختراعات، نرى أن تغير المواقف والقيم أدى إلى الزيادة في عرض رأس المال وتطوير الكفاءات على عكس الدول النامية التي انحصرت في العادات التقليدية التي أضحت عائقا في تنميتها الاقتصادية.

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي و التي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفير البيانات والإحصائيات وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

إن قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس نمو الإنتاج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

أولا/ الناتج الوطني.

يمكن تعريف الناتج الوطني بأنه مجموعة السلع و الخدمات الاقتصادية، المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة وتكون عادة سنة[1].

- تعريف الناتج المحلي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق، والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة.

يمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج الإجمالي ، حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة المنتجة من طرف المواطنين داخل الدولة أو خارجها، ويكون الفرق مقتصرا على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج) ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق و أيضا التكلفة[2].

1- نادية معلالة، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر : دارسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1985-2013) ، مذكرة ماستر، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2013، ص 23.

2- صواليلي صدر الدين،" النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة دكتوراه ، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر 2006 ،ص 26.

– **الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق:** نحصل عليه بضرب كميات السلع و الخدمات جميعها في أسعارها:

$$GDP= Q_1 P_1+ Q_2 P_2+ Q_3 P_3+..... Q_nP_n$$

– **الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة:** وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج من أجور العمال وفوائد لرأس المال المشروع ....، فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي الدخل الوطني (الدخل الوطني: وهو مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العناصر).

1. طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية:

أ/ طريقة المنتج النهائي: من خلال هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي بضرب الكمية المنتجة من السلعة في السعر وتستعد وفق هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها غير نهائية وإنما هي بغرض استخدامها مرة أخرى في العمليات الإنتاجية ، ويتم احتساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة، وتخصم قيمة واردات السلع والخدمات التي احتسبت على الدولة المنتجة.

ب/ طريقة القيمة المضافة: تعرف القيمة المضافة أنها : " ذلك الإرتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج[1] ، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطة

بمعنى آخر: أن القيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطية التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية، خلال فترة زمنية محددة من الزمن.

ج/ طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكتسبة): هذه الطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية (عمل، رأس مال، أرض،المنظمة) حيث يحصل لكل عناصر إنتاج على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وعلى أشكال مختلفة (أجر فوائد، ريع، أرباح).

د/ طريقة الإنفاق: ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع إنفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة، ووفق هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس مستخدمها النهائي.

$$\mathbf{PIB = C +I+G + (X–M)}$$

C: الإنفاق الإستهلاكي I: الإنفاق الاستثماري

G: الإنفاق الحكومي (X–M) : صافي المعاملات الخارجية

1- Stanley Fischer et autres : Macroéconomie, 2ème édition , Dunod,Paris,2002, p 68.

وقد يواجه خبراء التقدير بعض مشاكل عند احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنها[1]:

- مشاكل عدم ثبات أو استقرار الأسعار؛
- مشكل السلع أو الخدمات الوسطية؛
- مشكل الإنتاج غير المتداول في الأسواق؛
- مشكل التحويلات بدون مقابل.

الناتج المحلي الإسمي والحقيقي : تتمثل أهمها في[2]:

أ/ الناتج المحلي الإسمي: هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

ب/ الناتج المحلي الحقيقي: هو ما تم حسابه بعد تثبيت الأسعار للمستثمرين وتستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية وذلك لاستبعاد أثر التضخم.

ثانيا/ الدخل الفردي الحقيقي

هو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر بـ:

قسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان

ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد وعن طريق معرفته، يمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة[3].

1- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي: نظرية ومفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001 ، ص10 .

2- حسام داوود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة، عمان، 2005 ، ص64 .

3- ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص29 .

خلاصة الفصل

ترجع أهمية الانفاق الحكومي إلى كونه أداة تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وكيفية تمويلها، إذ من خلال الانفاق العام تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية، وتوفر البنية الأساسية اللازمة لبناء اقتصاد قوي وفعال، وتؤثر في معدلات النمو الاقتصادي و في توزيع منافعه و تهيئة الخدمات الاجتماعية اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، وتوضح قراءة أرقام هذه النفقات مدى تأثير السياسة الانفاقية وأهميتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني
أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيـد

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو انسحابها منها واحدا من القضايا الجدلية التي لا تزال تحتل مساحات هامة للدراسة والنقاش بين الاقتصاديين، فعلى سبيل المثال نادى التيار الكلاسيكي بضرورة التدخل الأدنى للدولة في الحياة الاقتصادية، بينما التيار الكينزي فقد أصر بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي بينما اعتقد تيار التوقعات الرشيدة بأن مسألة فعالية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مرتبطة بمدى صحة توقعات الأعوان الاقتصاديين ...وعموما، بالرغم من تنوع أنماط ومناهج إدارة الاقتصاد الوطني إلا أن جميع هذه الأنماط تندرج ضمن الأشكال الرئيسية للدولة (الدولة الحارسة، الدولة المتدخلة والدولة المنتجة).

ولما كان موضوع الإنفاق العمومي لصيقا بالدور الاقتصادي للدولة، فقد تأثر هو الآخر بمختلف التيارات الفكرية ، وعرفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حماسا غير مسبوق لسياسة الإنفاق العمومي النشط إلى جانب النمو السريع في مشاركة الدولة في الاقتصاد، وبما أن مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2016).
- المبحث الثالث: تحليل أثر سياسة الإنفاق على النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2016).

المبحث الأول : أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

شكل الإنفاق الحكومي أحد المرتكزات الرئيسية للفكر المالي والاقتصادي لما له من آثار على تنمية الطلب الفعال مما سينجم عنه زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار ومن ثم زيادة معدلات التشغيل.

لقد جرى النقاش حول الدور الاقتصادي للحكومة سواء من حيث مستوى تدخلاتها أو مجالاتها ولا زال الاختلاف جاريا، بوصف أن ذلك التدخل يعتمد على طبيعة النظام السياسي و توجهاته، ولا سيما خصوصية دور الدولة في البلدان النامية، وفي حالة الجزائر تؤثر التوجهات الدولية الراهنة نحو الخصخصة وتقليص دور الدولة ضمن تدخلات برنامج الإصلاح الاقتصادي على أهداف السياسة المالية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية.

استأثر الجدل حول التدخل الحكومي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على اهتمام الباحثين في الدراسات التجريبية فمنهم من رأى سببية العلاقة تتجه من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي (الناتج المحلي) في حين رأى آخرون العكس ومال طرف ثالث إلى وجود علاقة تبادلية.

المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

أولا/ الجدل الاقتصادي حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

حظيت العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي على اهتمام المفكرين و الباحثين الاقتصاديين والماليين وتمحورت بشكل رئيس بين المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الكنزية و الأجيال المتفرعة عنهما، فالمدرسة الكلاسيكية تنطلق في الأساس من حيادية الدولة (الدولة الحارسة)، ووفقا لآدم سميث من الأوائل المعبرين عن هذا الاتجاه، إذ أشار إلى أن الانفاق العام غير منتج للثروة ومن ثم لا يزيد النمو الاقتصادي بل يؤدي إلى انتقال الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وفي هذا الاتجاه اعتبرت الحكومة عبئا على الجزء المنتج من الاقتصاد و أن النفقات المنتجة والتي تولد دخلا خاصا أو عاما قليلة[1].

يعدّ الألماني "فانجر" الأكثر توسعا في تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ويرجع إليه الفضل في تحديد العلاقة السببية بينهما و التي يطلق عليها قانون أو فرضية فانجر، وتتلخص في أن السببية تتجه من الناتج المحلي إلى الانفاق الحكومي، وهذا يعود إلى أن زيادة النمو الاقتصادي ينتج عنه التوسع في نشاطات الدولة و الذي يقود بدوره إلى زيادة الانفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ويفسر ذلك أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهذا بدوره يقود إلى زيادة الانفاق الحكومي[2].

1- سالم عبد الله محمّد، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن ، مقال منشور على موقع:
Voir : http://www.andalusuniv.net , Date de consultation,28/04/2019, 12h00,P 220.

2- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة : النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2001، ص 27.

في الجانب المضاد برزت المدرسة الكنزية داعية وبقوة التدخل الحكومي إثر أزمة الكساد العالمي (1929-1933) وتنطلق أساسا من أن الاقتصاد غير مستقر و أنه لا يصحح نفسه تلقائيا خلافا للكلاسيك، فقد رأى كنز أن الأزمة ليست أزمة عرض بل أزمة طلب ومن ثم شدّد على أهمية الطلب الفعال لتحقيق التشغيل الكامل.

إن التدخل الحكومي وفقا لكينز لا يقتصر على السياسة المالية(زيادة الانفاق وعجز الميزانية) أو السياسة النقدية أو السياسة الضريبية، وإنما يتضمن أيضا القيام بالأعمال العامة وانشاء المرافق.

و يعتقد كينز أن قيام الدولة بالانفاق الحكومي سينجم عنه زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار ومن ثم زيادة معدلات التشغيل. على أن كينز فسر نمو الدخل القومي من خلال إيجاده العلاقة بين الانفاق الحكومي والدخل القومي، أي أن السببية خلافا للكلاسيك تتجه من الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي[1].

ثانيا/ آثار الانفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي

يشير الأدب المالي إلى أن الانفاق الحكومي له آثار متعددة، منها ما يشبع الحاجات العامة فضلا عن التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستهلاك و الادخار والاستثمار و المستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل القومي، ومن ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام.

على أن الآثار الاقتصادية لهذا الانفاق تتوقف على طبيعته و الهدف منه، وكذلك طبيعة الايرادات اللازمة للتمويل والوضع الاقتصادي السائد، أي أن هذه الآثار تتوقف على الخصائص الهيكلية للاقتصاد ومرحلة التنمية التي يمر بها، ومستوى الطاقة التي يعمل بها الاقتصاد ومدى توافر الموارد الاقتصادية و أولويات تخصيصها، ومصادر تمويل الانفاق الحكومي و أوجه تخصيصه والمدة الزمنية التي يستمر فيها الارتفاع في مستوى الانفاق الحكومي[2].

1- الآثار الاقتصادية المباشرة

هي الآثار التي تترتب على الإنفاق العمومي مباشرة، أي الآثار الأولية للإنفاق العام. وتشمل كلا من الآثار المترتبة على الناتج الوطني وعلى الاستهلاك.

أ/ آثار الإنفاق العمومي على الناتج الوطني: يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بحجم الإنفاق الكلي، ولما كان الإنفاق العمومي أحد مكونات هذا الإنفاق فإنه من الطبيعي أن يتأثر مستوى الناتج بالتغيرات التي تطرأ على هذا الأخير. وتظهر أهمية الإنفاق العمومي على الناتج الوطني من خلال دوره في رفع قدرة الإنتاجية الوطنية ومن خلال تأثيرها على الطلب الفعلي، ويتم ذلك كما يلي[3]:

1- محمود حسين الوادي،مرجع سبق ذكره، ص 185.

2- محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

3- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة البلدان الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980، ص 301.

– أثر النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية: تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، ومن أهمها النفقات الاستثمارية والاستهلاكية، حيث تؤدي النفقات الاستثمارية إلى تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستخدم للاستثمار، وقد تقوم بها الدولة بصورة مباشرة من خلال اضطلاعها بالوظائف الإنتاجية، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق منحها لبعض المشاريع العامة أو الخاصة لإعانات اقتصادية ، أو تقديم الدعم لبعض المؤسسات العمومية عن خدماتها الإستراتيجية، وبالتالي فإن هذه النفقات الاستثمارية ستؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية[1].

كما أن للنفقات الاستهلاكية أثر ملحوظ في التأثير على الإنتاج الوطني، ومثل ذلك النفقات المخصصة للإنتاج العلمي والثقافي والتربوي والفني، نفقات الإعانة الاجتماعية.

أيضا ما تنفقه الدولة على الدفاع والأمن والعدالة بهدف تحقيق الاستقرار، حيث أن هذه كل هذه النفقات تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج الوطني[2].

– أثر النفقات العامة على الطلب الكلي الفعال : يختلف تأثير الإنفاق العمومي على الطلب الفعلي تبعاً لحجم هذا الإنفاق ونوعه، كون أن هذا الإنفاقيمثل طلباً مباشراً على الخدمات والسلع (الطلب العام)، فإنه يرفع من الطلب الفعلي بزيادة حجمه وكفاءة توظيفه، مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على مواجهة هذا الطلب بزيادة الإنتاج من الخدمات والسلع أو خفضه عند الحاجة.

ب/أثر الإنفاق العمومي على الاستهلاك: ويتم بطريقين:أولهما شراء الحكومة لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية، وثانيهما توزيع الدولة لدخول مخصصة جزئيا أو كليا للاستهلاك، ويقصد من ذلك[3]:

– نفقات الاستهلاك العمومي: ويعني ما تشتريه الدولة من سلع وخدمات، أو ما تقوم به من مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء للأجهزة والآلات والمواد اللازمة للإنتاج العمومي أو أداء الوظائف العامة. أي أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة؛

– نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: تمثل النفقات المتعلقة بالأجور والرواتب التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها أهم بنود الإنفاق العمومي، وينفق هؤلاء معظم أجورهم لإشباع حاجاتهم الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات. وتعد هذه النفقات العامة من النفقات المنتجة لأنها تمثل مقابل ما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج.

1– محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص 33.

2– محرزي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 12.

3– حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1987 ، ص 118.

2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل، ونتناول أثر الإنفاق العمومي من خلال أثري كل من المضاعف والمعجل كل على حدى.

أ. أثر المضاعف: يقصد بـ "المضاعف" في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك ،ولقد استخدم كينز فكرة المضاعف لتفسير أثر الاستثمار على الدخل الوطني، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار. وقصر كينز تحليله لنظرية المضاعف على دراسة أثر الزيادة الأولية في الاستثمار وهو المتغير الأساسي في نظريته.

لقد أظهر التطور اللاحق لفكرة المضاعف إمكانية استخدامها بصورة عامة، وفي جميع الحالات التي تشهد زيادة في النفقات العامة، بحيث أنها تتوزع في شكل (أجور، فوائد، ريوع وأرباح) وتؤدي إلى ظهور حلقات متتالية من الإنفاق يتناقص فيها المبلغ المخصص للاستهلاك في كل مرة حتى ينعدم، وبالتالي فإن اصطلاح المضاعف يهدف إلى الإشارة إلى الآثار لمتكررة والتي قد تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني[1].

يعتمد أثر المضاعف على الميل الحدي للاستهلاك، وعلى الرغم من ارتفاعه في الدول النامية وارتفاع قيمة المضاعف إلا أن أثره على الاقتصاد ضعيف، وذلك ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته وضعف قدرته على التجاوب مع هذه الزيادة في الاستهلاك وحتى تعطله نهائيا في بعض الحالات[2].

ب. أثر المعجل: يمثل اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنهما بمبدأ المعجل.

يتوقف أثر المعجل على معامل رأس المال (معامل الاستثمار) أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، فمعامل رأس المال يحدد حجم رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من منتج معين، وحيث أن إنتاج كمية معينة من سلعة ما يتطلب استخدام حجم معين من رأس المال، فإذا ما ارتفع الإنفاق على صناعة معينة أي وارتفع الطلب النهائي عليها فإن هذا الارتفاع سيستلزم ارتفاع الإنتاج لمقابلته وبالتالي التوسع وبنفس النسبة في رأس المال المستخدم في هذه الصناعة، لكن هذا الاستثمار المولد لن يتوقف عند هذا المستوى بل سيؤدي إلى سلسلة متتالية من الاستثمارات

1- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ط2، لبنان، 2000، ص 126.
2- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

المولدة[1]، ويتوقف معامل رأس المال على الأوضاع الفنية التي تحكم الإنتاج، والتي تختلف حسب درجة تقدم الفن الإنتاجي، وتبعا لطبيعة كل صناعة.

و عموما يمكن تخليص آثار الانفاق الحكومي إلى الانواع التالية[2]:

– الآثار المباشرة للانفاق الحكومي في الانتاج القومي وذلك من خلال تأثيرها على رغبة وقدرة الفرد على العمل والادخار والاستثمار، وأثرها على تحويل عناصر الانتاج وعلى القوى المادية للانتاج؛

– الآثار المباشرة للانفاق الحكومي في الاستهلاك القومي، وذلك عبر قناتين، شراء الدولة لبعض السلع أو الخمات الاستهلاكية أو قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك؛

– الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للإنفاق الحكومي وتنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، حيث يحدث الانفاق الحكومي أثارا غير مباشرة في الاستهلاك القومي بواسطة الاستهلاك المولد (أثر مضاعف)، كما ويحدث آثارا غير مباشرة في الانتاج القومي بواسطة الاستثمار المولد(أثر المعجل) ؛

– آثار الانفاق الحكومي في إعادة توزيع الدخل القومي، ويحدث ذلك الأثر على مرحلتين، الأولى عندما تتدخل الدولة في توزيع الدخل القومي بين الذين شاركوا في إنتاجه أي بين المنتجين (التوزيع الأولي)، والثانية عن طريق ادخال التعديلات التي تراها ضرورية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقليمية على التوزيع الأولي، وهنو ما يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي بين المستهلكين أو التوزيع النهائي؛

– اسهام الانفاق الحكومي في زيادة الانتاج من خلال الاستثمارات العامة في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة؛

– اسهام الانفاق الحكومي في زيادة قدرات البنية التحتية للاقتصاد من خلال الاستثمار في الطاقة والاتصالات والمواصلات والموانئ؛

– اسهام الانفاق الحكومي في توليد الدخول من خلال خلق فرص عمل عبر التوسع في الجهاز الاداري؛

– اسهام الانفاق الحكومي في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال الانفاق على التعليم والصحة والاعانات الاجتماعية.

إن آثار الانفاق الحكومي في البلدان النامية سيؤدي إلى تحسين الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي الراهن بالنظر لأن القطاع الخاص لا يقدم على الاستثمار في بعض المجالات لانخفاض عائدها أو حاجتها لرؤوس أموال ضخمة أو زيادة درجة المخاطرة.

1– رفعت المحجوب، مرجع سبق ذكره، ص 108.

2– إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 152.

المطلب الثاني: زيادة حجم الانفاق العمومي والنمو الاقتصادي

أحدثت الدراسات الاقتصادية المختلفة جدلا كبيرا حول الأثر الذي يحدثه حجم الإنفاق العمومي لتحقيق النمو الاقتصادي[1]، فكما سبق وذكرنا أن أتباع المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية اعتقدوا أن يتم جعل السوق وحده مسؤول عن تخصيص الموارد دون تدخل للدولة ، غير أن هذا الاتجاه قد انتقد، كون أن كل فرد سيسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة وبالتالي لن يتحقق التوزيع العادل ويفشل السوق ،ومنه تظهر الحاجة للتدخل الحكومي، كما اعتقدت النظرية الكينزية، حيث أنه من الغير الممكن أن تقف الحكومة محايدة كون أن فشل السوق سيكلف الاقتصاد كثيرا وبالتالي يتوجب على الحكومة المشاركة عن طريق زيادة الإنفاق العمومي لتحفيز الطب الكلي بما يحقق نموا اقتصاديا، وقد انتقد هذا التوجه أيضا من قبل عدد من المدارس الاقتصادية حيث اعتبر أن الإنفاق العمومي ليس بإمكانه أن يحقق التأثير المرجو ما لم يكن مصحوبا بمجموعة من الأدوات والسياسات والتركيبات المؤسساتية والتي تضمن تحقيق التأثير المرجو على النمو الاقتصادي.

كما انقسمت آراء الاقتصاديين أيضا حول الفترة التي يستغرقها أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي حيث يعتقد البعض أن الإنفاق العمومي من الممكن أن يلعب دورا فعالا في المدى القصير، والبعض الآخر يعتقد أن هذا الأمر يجب أن يستغرق وقتا طويلا ليحقق هذا الأثر على النمو الاقتصادي إذا ما كان سيحققه أصلا.

وعموما يمكن تقسيم آراء الاقتصاديين حول العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي من حيث زيادة حجم الإنفاق إلى قسمين:

1- الآراء المؤيدة لزيادة حجم الانفاق العمومي

يعتبر "أدولف واجنر" أول من لاحظ وجود علاقة إيجابية بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم النفقات العامة، حيث يصف الإنفاق العمومي بأنه عامل داخلي المنشأ أو نتيجة وليس سببا لتنمية الاقتصاد[2].

لفتت أبحاث وانجر انتباه العديد من الاقتصاديين فيما بعد، والذين اعتقدوا بأن الإنفاق العمومي يلعب دورا حاسم في عملية النمو الاقتصادي، وأنه كلما كان حجم النفقات أكبر يكون أقوى محرك للنمو الاقتصادي كون أن هذه النفقات قادرة على توليد مجموعة واسعة من التأثيرات الايجابية على النمو الاقتصادي من الناحية النظرية، ويمكن تبين ذلك من خلال الآراء التالية:

1- عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 127.

2- سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 141.

- رأي يقول أن زيادة الإنفاق العمومي خصوصا على الجانب السوسيو اقتصادي والبنى التحتية يساعد على تحفيز النمو الاقتصادي حيث أن توفر الاستثمارات المناسبة بهدف توفير السلع العامة والهياكل الأساسية من شأنها أن تحسن من البيئة الاستثمارية بشكل عام[1]؛

- وجانب يرى بأن توسيع حجم النفقات العامة يساعد على تحقيق وظيفة تأمين الملكية الخاصة وتشجيع الاستثمار الخاص بما يؤدي إلى النمو الاقتصادي، كما يؤدي أيضا إلى تعزيز دور الحكومة في تحقيق الانسجام بين مختلف الصراعات بين المصالح الخاصة والاجتماعية؛

- ورأي يدعم الزيادة في حجم النفقات لمنع استغلال خيرات البلاد من الأجانب[2]؛

- وآخرون رأوا بأنه يساعد على توفير التوجه الأمثل للنمو الاقتصادي[3].

و يمكن تلخيص ما سبق في المخطط التالي:

الشكل رقم (01) : العلاقة الايجابية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

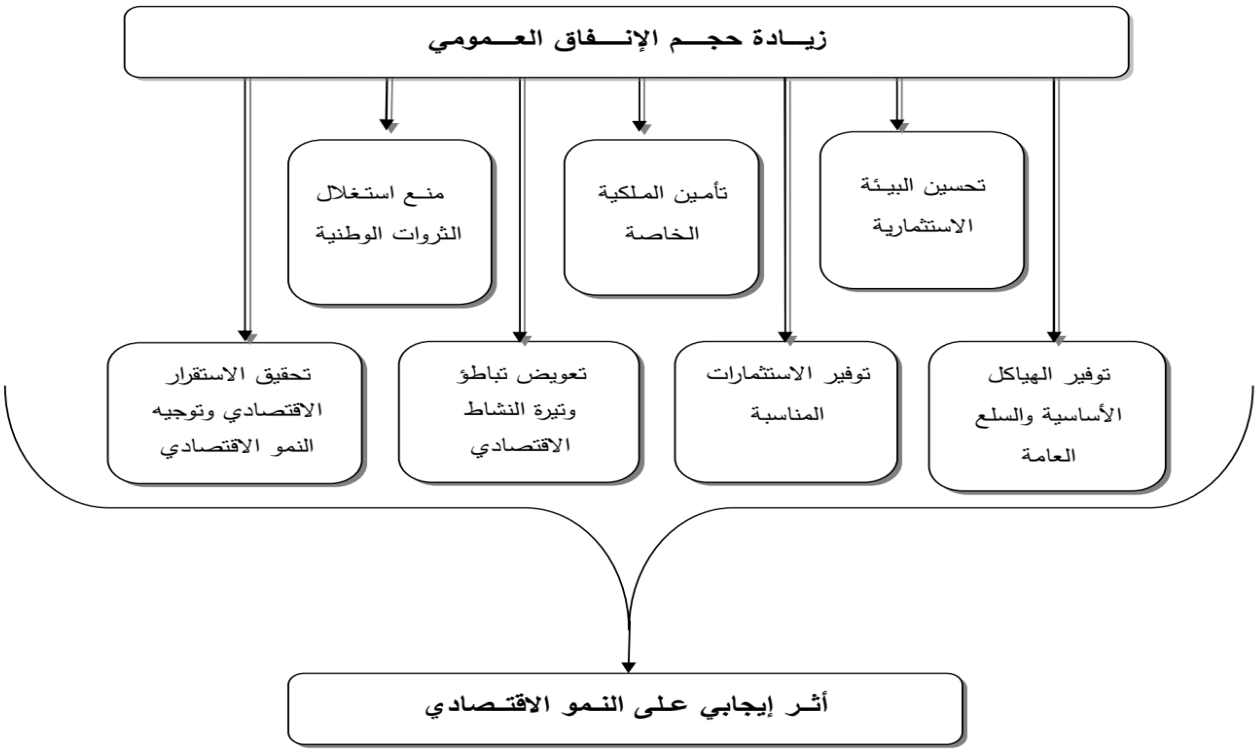

المصدر: إيمان بوعكاز، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي: حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001–2011)،أطروحة دكتوراه،فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2001، ص 154.

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

2- كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2010، ص 209 .

3- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2- الآراء المعارضة لزيادة حجم الانفاق العمومي

من ناحية ثانية هناك بعض الاقتصاديين الذين عارضوا فكرة الزيادة في حجم النفقات كونها تؤثر سلبا على نمو الاقتصاد، و يرجعون سبب ذلك إلى:

أ/ أسباب متعلقة بطبيعة النشاط الحكومي:

- إن العملية التنظيمية الحكومية عموما، تفرض أعباء وتكاليف مفرطة على النظام الاقتصادي، كما أن العديد من السياسات الحكومية تميل إلى تشويه الحوافز الاقتصادية وتخفيض إنتاجية النظام الاقتصادي؛

- قرارات الرفع من النفقات العامة ستستغرق وقتا، وبالتالي فإنه بين الوقت الذي تقرر فيه الحكومة تغيير حجم النفقات وتطبيق ذلك فعليا فإن الظروف الاقتصادية ستتغير حتما وبالتالي فإن هذا التغير قد لن يحقق الأثر المطلوب كما أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى توليد نتائج سلبية، وهو ما يثير الشكوك حول فعالية الإنفاق العمومي كأداة من أدوات السياسة المالية الهامة[1]؛

- غالبا ما تجري العمليات الحكومية بشكل غير فعال بما يؤدي إلى توليد بعض النتائج السلبية في بعض الأحيان على الاقتصاد، ففي كثير من الأحيان يتحول الإنفاق العمومي إلى إنفاق غير فعال والذي يؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، فضلا عن الفساد.

ب/ أسباب متعلقة بمنافسة القطاع الخاص: إن أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي يتعلق بفعالية الإنفاق في تحقيق استقرار الطلب الكلي، والحجة في ذلك أن هذه الفعالية تعتمد حول ما إذا كان هذا الإنفاق يزاحم الإنفاق الخاص فإذا زادت الحكومة من الاقتراض من أجل التوسع في الإنفاق، فمن الممكن أن يزاحم هذا القطاع الخاص تدريجيا وبالتالي مزاحمة الاستثمار الخاص بسبب تحويل الموارد من القطاع الإنتاجي إلى الحكومة[2].

ج/ أسباب متعلقة بطبيعة تمويل الإنفاق العمومي:

- زيادة الإنفاق العمومي الذي لا يقابله زيادة مماثلة في الإيرادات ستتسبب في عجز في الميزانية، فلتشجيع النفقات المتزايدة تلجأ الحكومة إلى البحث عن مصادر جديدة كزيادة الضرائب أو الاقتراض عن طريق إصدار ديون محلية، وهو ما قد يكون له سيكون له عواقب سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن مثل هذه السياسات قد يكون لها عواقب على أسعار الفائدة المحلية والتي في النهاية ستؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الخاص (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري)[3]؛

1- سوزي علي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 135.

2- كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 211 .

3- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 35.

– إذا كان هذا الإنفاق ممولا بسياسة نقدية توسعية فقد يؤدي إلى حدوث تراكم في التوقعات التضخمية بسبب التوسع في منح الائتمان والسيولة والذي بدوره قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية وبالتالي فسيؤثر سلبا على الإنفاق الخاص[1]؛

– إن التوسع في الإنفاق العمومي يحتاج إلى مزيد من الضرائب لدعم الإنفاق، غير أن التوسع في إصدار الضرائب سيضر بالاقتصاد، حيث أن ضريبة الدخل المرتفعة لن تشجع الأفراد على العمل لساعات طويلة وهذا سيخفض من الدخل الوطني وبالتالي الطلب الكلي، أيضا ارتفاع ضريبة الأرباح قد تؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاج وتخفيض الإنفاق الاستثماري فضلا عن ربحية الشركات[2].

ج/ أسباب متعلقة بدعم سلوك الأفراد: يؤدي التوجيه السلبي للبرامج الحكومية التي تدعم الخيارات الغير مرغوب فيها من الناحية الاقتصادية الى زعزعة الاقتصاد، كبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية والتي تشجع الأفراد لتفضيل الراحة على العمل، وبرامج التأمين ضد البطالة والتي تشكل حافزا لبقاء الأفراد عاطلين عن العمل.

1– محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص 79.

2– إيمان بوعكاز، مرجع سابق، ص 155.

و يمكن توضيح ما سبق أكثر في المخطط التالي:

الشكل رقم (02) : العلاقة السلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

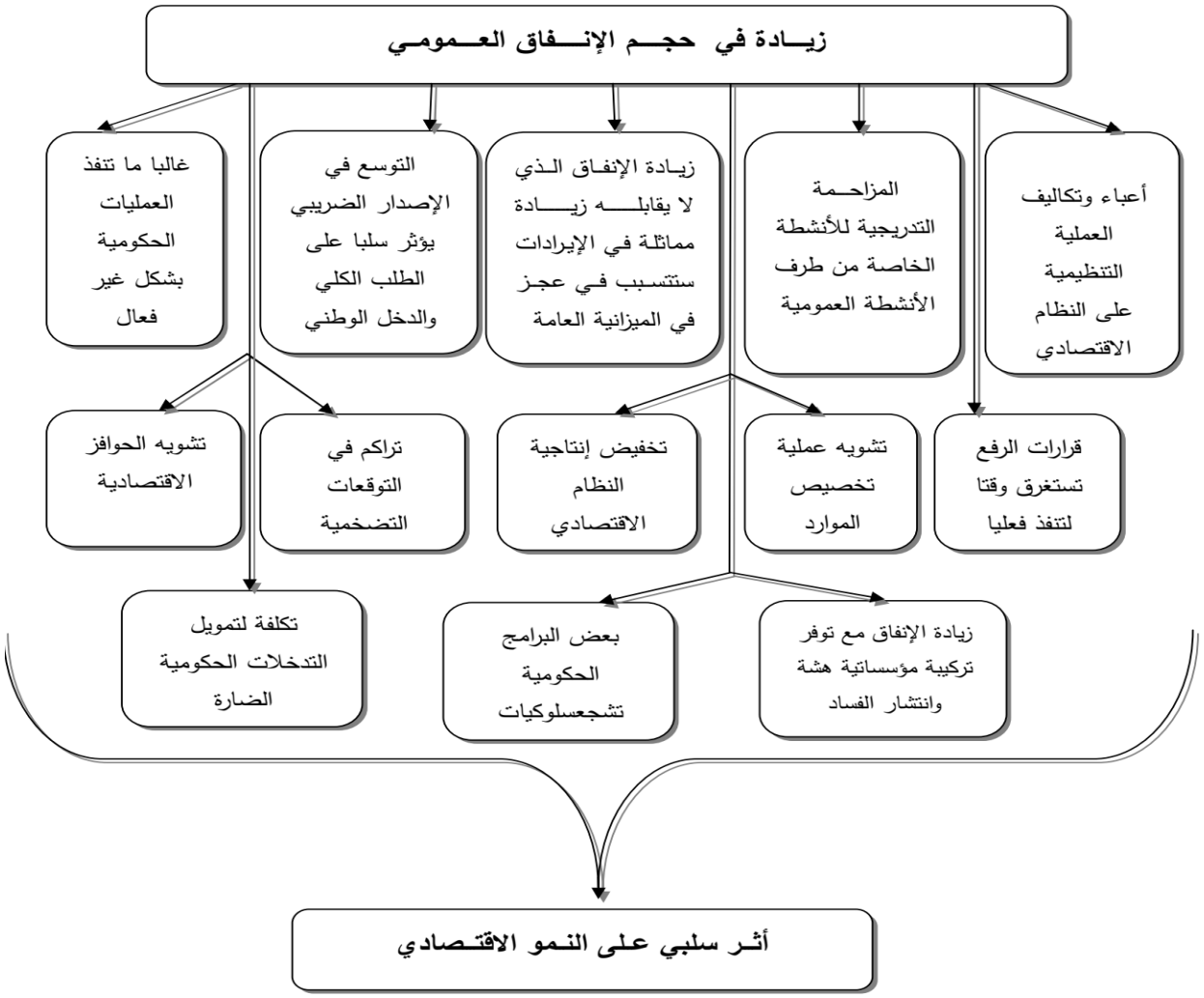

المصدر: إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 154.

المطلب الثالث: الأسباب الظاهرية والحقيقية لازدياد النفقات العامة

أولا/ الأسباب الظاهرية

المقصود بالأسباب الظاهرية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق عدديا، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها[1].

بعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي زيادة حسابية رقمية في الإنفاق و تتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود و تغيير أساليب المحاسبة الحكومية واتساع إقليم أو مساحة الدولة.

1. تدهور قيمة النقود (انخفاض العملة) : يقصد بها انخفاض وحدة النقد، وهبوط قوتها الضرائبية للحصول على باعة أو خدمة معينة، فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على المقابل، ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات ومشتريات.

2. تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير في وضع الميزانيات والحسابات): كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي قص حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة، أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة بين النفقات والإيرادات وأدى ذلك إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

3. زيادة السكان واتساع مساحة الإقليم : إن زيادة عدد السكان وتوسع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب ترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق العام، فهذه الزيادة في السكان والتوسع في المساحات أدى إلى أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على سكان الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه.

ثانيا/ الأسباب الحقيقية

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة، ويمكن حصر أسبابها في مايلي[2]:

1- الأسباب الاقتصادية: ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها، والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوزان الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في

1- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2008 ، ص ص53-55.

2- سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون و موزعون، ط1، بغداد، 2011، ص 82.

صورة إعانات اقتصادية للمؤسسة الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية.

2- الأسباب الاجتماعية: لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان ... ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية.

3- الأسباب الإدارية: إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع و ذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة ...كل هذه الأسباب الإدارية أدت إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي أمام زيادة الأعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة.

4- الأسباب السياسية: من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلي زيادة النفقات العامة ما يلي:

- انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية، أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين، من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشته، وتلبية حاجياته؛
- تعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمة بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم؛
- العلاقات الدولية ، حيث أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

5- الأسباب العسكرية: تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة.

6- الأسباب المالية: تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة، كذلك فإن وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام[1].

1- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير ، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011، ص 40.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي الفترة (2001-2016)

لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة وذلك بإتباع العديد من السياسات والبرامج والمخططات الاقتصادية الهدف منها هو دعم مشاريع التنمية الاقتصادية و تحقيق ودفع عجلة النمو ولو بنسب ضئيلة، إذ يتوقف معدل النمو على قدرة الدولة على الإنفاق في جميع القطاعات (التعليم والصحة و الأمن و الاستثمار ....الخ)، وعلى قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج الوطني.

لقد اعتمدت السلطات العمومية ابتداء من سنة 2001 سياسة الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، والتي تسعى من خلالها إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق الزيادة في حجم الإنفاق العمومي الاستثماري، بالتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم لنمو (2001-2009)

أولا/ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين كما ذكرنا سابقا على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

1- أهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية و تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية[1].

وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

- مكافحة الفقر، إذ أن برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص مستوى معيشة السكان؛

-إنشاء مناصب الشغل، لاحتواء اليد العاملة ورفع الانتاج مما يساعد على رفع مستوى العملة المحلية، وكذا جلب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي العملة الصعبة؛

- تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000

Voir : http://www.cnes.dz, Date de consultation,03/05/2019, 10h10.

جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

2- محاور برنامج دعم الانعاش الاقتصادي

تسمح الإستراتيجية المعتمدة في هذا البرنامج بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة، حيث عمدت الحكومة إلى تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سنوية تقدر بأكثر من 5% من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004[1]، وتقوم هذه الإستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة التي جندت مداخيل المحروقات لإنعاش الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب[2]

ويرتكز برنامج الإنعاش على المحاور الآتية[3]:

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها؛
- سياسة للنفقات العمومية تسمح بتحسين القدرة الشرائية.

يقوم منهج الحكومة على الفرضية القائلة بأنه :" بعد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى وتجميع الموارد الكافية يتعين على الجزائر الشروع في انتهاج سياسة للنفقات تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل ترابها والحصول على طلب كاف على المستوى الوطني"[4]، وعندئذ، تجدر الإشارة إلى الأخطار المترتبة عن مثل هذا الخيار المتعلق بالنمو، والناجمة عن الطلب الذي قد تكون له عواقب وخيمة، تتمثل أخطرها في اللجوء إلى الاستيراد لتلبية الطلب، وبالتالي، فإن المشاريع الواجب إدراجها في البرنامج عليها أن تشجع قدر الإمكان، استعمال المنتجات المحلية وتشغيل اليد العاملة المحلية.

3- مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتضمن الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات، والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات[5].

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، جوان 2004.

2- صالحي نجية. مخناش فتيحة ، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم ، ملتقى الأبحاث الاقتصادية، جامعة سطيف ، 12 مارس 2013 ، ص 04.

3- عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة و العربية، بيروت، 1999، ص 364.

4- صالحي نجية ، مرجع سبق ذكره، ص 04.

5- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

تضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي غلافا ماليا قدره 525 مليار دج يتوزع حسب المقومات المدرجة في الجدول الآتي:

الجدول (02): عرض مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج بمليار دج					مجموع رخص البرامج (٪)
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
التنمية المحلية	32,4	42,9	35,7	3,0	114,0	21,7
الأشغال الكبرى	93,0	77,8	37,6	2,0	210,4	40,1
الموارد البشرية	39,4	29,9	17,4	3,5	90,2	17,2
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص123

ثانيا/ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).

1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها[1]:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛

- تحسين مستوى معيشة الإفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي؛

- تطوير الموارد البشرية والبُنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبُنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، حيث أن تطويرها المتواصل يجنّب مشكلة الندرة التي تتميّز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن

1- صالحي نجية. مخناش فتيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 06.

البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ؛

– رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج ، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين ، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، و آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج ، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج ، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه المجموع النهائي لقيمته يصبح 8705 مليار دج[1].

2– مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي[2]:

- تحسين ظروف معيشة السكان 45,5%؛
- تطوير المنشآت الأساسية 40,5%؛
- دعم التنمية الاقتصادية 8% ؛
- تطوير الخدمة العمومية 4,8 % ؛
- تطوير تكنولوجيا الاتصال1,1% .

أ – تحسين ظروف معيشة السكان: وهو محور يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، و هو عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

وزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555 مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية (200مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

1- Banque d'Algérie, rapport annuel,Alger,2005,p4.

2– البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول:

Voir :www. Premier _ ministre . you . dz / avabe / media / pdf /textere E ssentiels /progpilar /progcroissance . pdf , Date de consultation,10/05/2019,20.00h

ب – تطوير المنشآت الأساسية : احتل المرتبة الثانية بنسبة 40,5 % من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703.1مليار دج) على أربعة قطاعات فرعية موضحة كما يلي :

الجدول (03): توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية

القطاع	المبلغ (مليارد ج)
النقل	700
الأشغال العمومية	600
قطاع الماء (السدود والتحويلات)	393
قطاع تهيئة الإقليم	10.15
المجموع	1703.1
النسبة	%40.5

المصدر: بوابة الوزير، البرنامج التكميلي لدعم النمو.مرجع سبق ذكره، ص 06.

ج – دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

– **الفلاحة والتنمية الريفية** : حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج ، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات؛

– **الصناعة** : حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية؛

– **ترقية الاستثمار**: حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية؛

– **الصيد البحري** : حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري؛

– **السياحة** : حيث خصص له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 21منطقة توسع سياحي؛

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية** : إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري ، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.

د- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات، وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

- **البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية؛
- **العدالة:** حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين ، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14مجلسا قضائيا و 34محكمة و 51 مؤسسة عقابية؛
- **الداخلية:** والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية؛
- **التجارة:** إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف: إنجاز مخابر مراقبة النوعية،اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود؛
- **المالية:** حيث يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص.

الجدول (04): توزيع برنامج الخدمة العمومية وتحديثها

القطاع	المبلغ (مليار دج)
العدالة	34
الداخلية	64
المالية	65
التجارة	2
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	16.3
قطاعات الدولة الأخرى	226
المجموع	203.9
النسبة	%48

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو.بوابة الوزير، مرجع سبق ذكره، ص 07.

المطلب الثاني: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك كما سبق الذكر، وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

يستلزم برنامج التنمية الخماسي الذي وضع للفترة الممتدة مابين2010-2014 من النفقات 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري ، ما يعادل 130مليار دولار[1]؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار.

وجاء هذا البرنامج بثلاث محاور أساسية هي:

1- برنامج التنمية البشرية

يخصص برنامج (2010-2014)، أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال:

الجدول (05): برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي

القطاع	المبلغ بالمليار دج	أهم المشاريع المبرمجة
التربية الوطنية	852	300 مدرسة ابتدائية،1000 اكمالية،850 ثانوية،2000 متوسطة
التعليم العالي	868	600000 مقعد بيداغوجي،400000 سرير،44 مطعم
الصحة	619	172 مستشفى،45 مركب صحي،377عيادة،1000 قاعة علاج
السكن	3700	2 مليون مسكن ستسلم 102 منها خلال الخماسي و الباقي يعد سنتين
المياه	2060	35 سد،34 محطة تصفية،3000 عملية تزويد بالماء المشروب
التكوين المهني	178	220 معهد،82 مركز للتكوين،58 داخلية
الطاقة	350	ربط مليون بيت بشبكة الغازو220000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء
الشباب و الرياضة	1130	80 ملعب،750 مركب رياضي،160 قاعة متعددة الرياضات
الثقافة	140	40 مركب ثقافي و 340مكتبة،44 مسرح،12معهد موسيقى
الاتصال	106	تحسين التجهيزات الإذاعية و التلفزيونية و تجويد شبكات بثها
الشؤون الدينية	120	مسجد الجزائر الأعظم،80مسجد أخر،17مدرسة قرآنية
التضامن الوطني	40	70 مؤسسة لفائدة المعاقين،40 منشاة للأشخاص في شدة
المجاهدين	19	9 مراكز للراحة،17 متحف،40 مقبرة شهداء

المصدر: بيان إجتماع مجلس الوزراء الخاص بالبرنامج الخماسي (2010-2014)

Voir :http : //193.194.78.233.photos/gov/proar.pdf, Date de consultation,10/05/2019,22h57

1- محمد بو هزة ، صباح براج، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001- 2009 ، الملتقى الدولي حول :"تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على الشغل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014، فرع العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف ،الجزائر ، يومي 11-12مارس 2013، ص 21.

2- تطوير الهياكل القاعدية

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص:

الجدول (06): برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل البرنامج الخماسي

القطاع	المبلغ بالمليار دج	المشاريع المبرمجة
الأشغال العمومية	3100	إتمام انجاز الطريق السار شرق غرب وربطها 830 كلم من الطرق و انجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة
النقل	2800	تحسين النقل الحضري و مد شبكة السكة الحديدية،تجهيز 14 مدينة بالترامواي
تهيئة البيئة والإقليم	500	انجاز المساحات الخضراء،و حماية 1795 مساحة خضراء

المصدر: بيان إجتماع مجلس الوزراء الخاص بالبرنامج الخماسي (2010-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 33.

3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية

علاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الإقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

الجدول(07): برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل البرنامج الخماسي

القطاع	المبلغ بالمليار دج	المشاريع المبرمجة
الفلاحة و التنمية الريفية	1000	استكمال المشاريع الفلاحية التي تم الشروع فيها منذ السنة الماضية
التنمية الصناعة	2000	انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتر وكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية
دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	150	إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي، تيسير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج
التشغيل	350	استحداث 3 ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي
تطوير اقتصاد المعرفة	250	دعم البحث العلمي ،تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي

المصدر: بيان إجتماع مجلس الوزراء الخاص بالبرنامج الخماسي (2010-2014)، مرجع سبق ذكره، ص 34.

– أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي.

على العموم يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرنامج السابق الذكر، يعكس رغبة الدولة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2015-2019)

جاء هذا البرنامج كتكملة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في إطار البرامج التنموية قررت الحكومة مواصلتها من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية [1].

في هذا السياق تم إقرار قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 مليار دج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7%مقارنة بسنة 2014[2]، ونسبة نمو اقتصادية قدرتها 4.25%خارج قطاع المحروقات ونسبة تضخم قدرتها 3% [3]، والجدول الموالي يوضح محتوى هذا المخطط بشكل دقيق :

الجدول (08): توزيع النفقات لسنة 2015 حسب القطاعات (الوحدة:آلف دج)

القطاعات	رخص البناء	إعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين	227.829.040	250.809.500
المنشات القاعدية الاجتماعية والثقافة	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على السكن	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمارات	3.615.071.730	2.802.093.730
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصا لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	-	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	364.600.000	271.800.000
مجموع ميزانية التجهيز	4.079.671.730	3.885.784.930

المصدر:القانون رقم 14-10المؤرخ في: 2014/12/31 المتضمن قانون المالية2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 78،ص 48

زيادة على ذلك تسعى الحكومة الجزائرية إلى إيجاد التوازن للتقلبات الحاصلة جراء انهيار أسعار البترول في السوق الدولية إذ أن بمجرد تراجع سعر البرميل الواحد للبترول بقيمة واحد دولار يكلف الخزينة حوالي 100مليون دولار في اليوم.

1- نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011 ،ص48.

2- Voir : http://www.premier- ministre.gov.dz,Date de consultation 27/05/2019,09h30.

3- Voir :http://www.econostrum.info, Date de consultation:27/05/2019,14h20.

ومن أهم النقاط التي جاء بها البرنامج الخماسي (2015- 2019):

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7%مع حلول سنة 2019؛
- إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة ولا سيما توفير العقار والحصول على القروض وعلى خدمات عمومية جديدة؛
- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية، التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الإستيراد الخاصة بالموارد الاستهلاكية[1].

1- Voir : http://www.premier-ministre.gov.dz, Date de consultation 27/05/2019,10h12.

المبحث الثالث: تحليل أثر سياسة الانفاق على النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2016)

إن برنامج الانفاق العام و بالخصوص الانفاق الاستثماري يعتبر من أهم الأدوات المساهمة تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي، والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع وسنحاول في المبحث الأخير التعرض لأهم تأثيرات البرامج التنتموية على النمو في اقتصاد الجزائر.

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على الاقتصاد الجزائري (2001-2009)

بهدف عرض أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و 2009 سيتم تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترتين رئيسيتين:

- الفترة الأولى (2001-2004)

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعينة حوالي4%،8، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (09): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

(الوحدة:%)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	5،2	5،9	6،2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1,6	3،7	8،8	3،3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2،6	6،9	6،9	5،2

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، مارس،2009، ص15 .

من الجدول نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003و الذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن، و يرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي لتحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003.

الشكل رقم (03) : تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2001-2004)

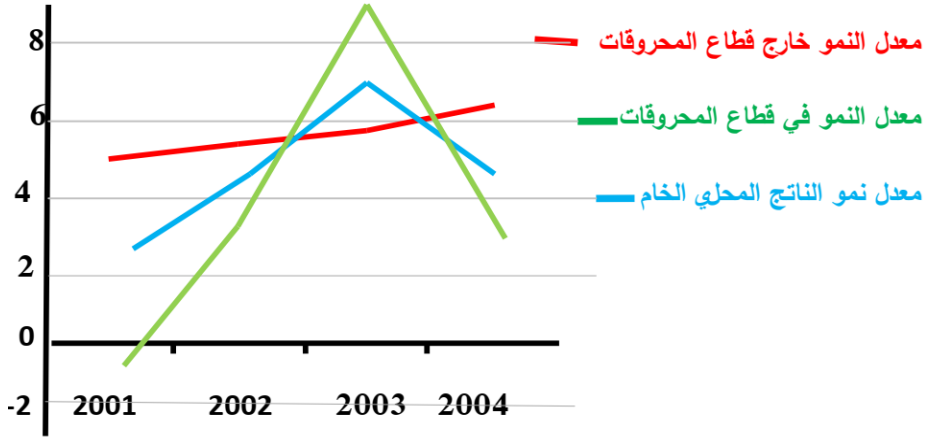

المصدر: إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 158.

الشكل السابق، يدل بوضوح بأن معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لديه نفس منحنى معدل نمو قطاع المحروقات مما يكشف قوة الترابط بين هذين المؤشرين، بينما معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يتخذ نفس الاتجاه الذي سلكه معدل نمو الناتج، ليعكس هذا الوضع نوعا ما انفصال النمو عن القطاعات غير النفطية.

ويستدعي التعمق أكثر في دراسة آثار مخطط الدعم على النمو، التطرق إلى مساهمة بعض القطاعات الأساسية في تحقيق النمو.

الجدول رقم: (10): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي خلال الفترة (2001-2004)

(الوحدة:%)

القطـــاعـــات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	34،15	32،65	35،56	37،72
الزراعة	7.74	9.22	9.81	9.44
الصناعة خارج المحروقات	7.45	7.46	6.76	6.31
البناء و الأشغال العمومية	8.49	9.06	8.47	8.26
الخدمات	21.80	22.24	21.19	20.08
باقي القطاعات	18.37	19.37	18.23	17.08

المصدر: صالحي نجية ، مخناش فتحية ، مرجع سبق ذكره، ص 10

– القطاع الزراعي: حقق هذا القطاع معدلات نمو متذبذبة صعودا وهبوطا وذلك راجع بالأساس إلى الظروف المناخية؛

– القطاع الصناعي: سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام، و هذا راجع لعدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية حيث اقتصر دورها في دعم تهيئة المناطق الصناعية؛

– قطاع البناء و الأشغال العمومية : يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الإنعاش الاقتصادي ،لهذا شهد القطاع قفزة نوعية وهو ما انعكس إيجابا خلال منتصف الفترة (2001-2002) إلا أنه تراجع قليلا في الفترة (2003-2004) نتيجة الازمة المالية؛

– قطاع المحروقات: كانت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي جيدة بالمقارنة مع باقي القطاعات وهذا ناتج لارتفاع سعر النفط؛

– قطاع الخدمات: لقد كان لهذا القطاع ثاني أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام، وقد ساهم في إحداث الأثر الايجابي على المؤشرات الاقتصادية.

– الفترة الثانية (2005–2009)

وهي تخص فترة البرنامج التكميلي لدعم النموالاقتصادي، فقد شهدت معدلات النمو على مدار فترة تطبيق المخطط عدة انخفاضات، وفق ما يبينهالجدول التالي:

الجدول رقم: (11): تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2005–2009)

الوحدة: %

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	5,8	−2,5	−0.9	−2,3	6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	5,1	2	3	2,4	2,4

Source : Banque d'Algérie, Rapport annuel : Réparation sectorielle de lacroissance du PIB réel, 2009, P203.

من خلال الجدول يلاحظ بأن هناك ارتباط ايجابي بين معدل النمو الاقتصادي ونمو قطاع المحروقات فانخفاض أسعار المحروقات كان له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي، فسنة 2006 شهدت أخفض معدل ب 2%وفي المقابل شهد معدل النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا مستمر وملحوظ، حيث سجل أعلى نسبة في 2009 ب 9,3% وهذا ما يفسر الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في كل من القطاع الفلاحي وقطاع الأشغال العمومية

وقطاع الطاقة المياه وبالرغم من هذا، فإن معدل نمو مؤشر الإنتاجية القطاعية خارج المحروقات يبقى جد ضئيل خلال فترة البرنامج، أين قدرت ب 4,05% في المتوسط حسب إحصائيات بنك الجزائر[1].

الشكل رقم : (04) : تطور معدلات النمو الحقيقية خلال الفترة (2005-2009)

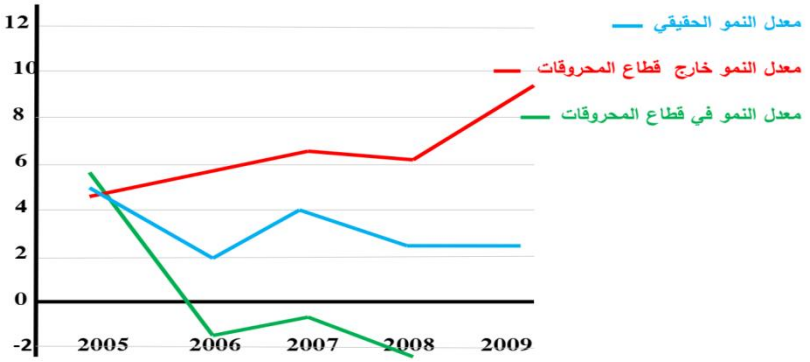

المصدر: إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص 160.

من خلال الشكل، يمكن التوصل إلى أن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2005-2009 رغم تحسن معدلات نمو قطاع خارج المحروقات نتيجة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ تتجلى تأثيره على القطاعات الاقتصادية كما يلي[2]:

الجدول رقم: (12) : تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة(2005-2009)

الوحدة : %.

	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1,9	4,9	5,0	-5,3	/
صناعات عمومية	-4,5	-2,2	-3,9	1.9	3,5
بناء وأشغال عمومية	7,1	11,6	9,8	9,8	/
خدمات الإدارات العامة	3,0	3,1	6,5	4,8	/

Source: banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2005, Date de consulter le 28/05/2019,www.Bank d'Alger, p190

[1] – عبد الرزاق مدوري، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي: (نظرة تحليلية)،المؤتمر الدولي: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، مارس2013، ص 19.

[2] -كريم بودخدخ، مرجع سبق ذكره، ص 219 .

– القطاع الفلاحي: وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب 3,1% لكنه عاد للانخفاض بشكل حاد ليصبح -5,3% سنة 2008 وذلك بفعل القحط والجفاف آنذاك؛

– القطاع الصناعي: سجل القطاع الصناعي العام معدلات نمو سالبة طوال الفترة 2005-2007، ويرجع ذلك إلى انخفاض المؤشرات الإنتاجية خلال الفترة المعنية في كل من صناعة المواد الغذائية، صناعة النسيج، الصناعة الميكانيكية الكهربائية...الخ، ثم عاد معدل نمو الناتج للصناعة العمومية في الارتفاع خلال سنتي 2008و 2009 وذلك نتيجة تحسن مؤشرات الإنتاج الصناعي في كل من فروع : الطاقة والمياه، المواد الغذائية...الخ؛

– قطاع البناء و الأشغال العمومية : يعتبر أهم قطاع مساهم في النمو الاقتصادي عموما ونمو قطاع خارج المحروقات خصوصا، حيث بلغ متوسط معدل نمو ناتج هذا القطاع خلال الفترة 2005-2008 حوالي 9.5%وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع، سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج المليون سكن؛

– قطاع الخدمات: يعتبر هذا القطاع صاحب الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الخام من بين قطاعات قطاع خارج المحروقات، وهو من بين أهم دوافع ارتفاع معدلات نمو قطاع خارج المحروقات، إلى جانب قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغ متوسط معدل نموناتجه في الإدارات العامة5%.

المطلب الثاني: أثر برنامج التنمية الخماسي على الاقتصاد الجزائري (2010–2014)

وفق تقرير بنك الجزائر لسنة 2011 فإن معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلد على النحو التالي:

الجدول (13): تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة(2010–2014)

الوحدة : %.

	2010	2011
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-3	-3,2
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6,2	5,2
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	3,4	2,4

Source : Banque d'Algérie, Rapport annuel : Réparation sectorielle de lacroissance du PIB réel, 2011, P158.

من خلال الجدول يلاحظ أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يشهد أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق البرنامج التكميلي، بما أنه لم يتعدى نسبة 10%منذ انطلاق البرامج التنموية، غير أن هذه النتائج لديها المصداقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، رغم عدم انتهاء آجال تنفيذ البرنامج، فمعدل النمو الاقتصادي

للبلد سنة 2010 قدر ب 3,4% لينخفض سنة 2011إلى نسبة 2,4% وهذا لارتباط معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو قطاع المحروقات[1].

المطلب الثالث: أثر البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية على الاقتصاد الجزائري (2015-2016)

كشفت الأرقام المقدمة من طرف الديوان الوطني لإحصاء عن تراجع نسبة النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية، حيث حقق الاقتصاد سنة 2016 تباطؤا في النمو محققا بـ 3,3% مقابل 3,7%سنة 2015، وحسب نفس الاحصائيات فإن السبب يعود إلى تراجع النفقات العمومية وانخفاض الواردات، اارتفاع الضرائب وانخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية.

ففي قطاع المحروقات عرف النمو قفزة كبيرة سنة 2016 حيث ارتفعت ضريبة قيمته المضافة بـ 7,7% مقابل 0,2% سنة 2015، في حين تراجعت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وعرفت تذبذبا، والسبب تراجع أسعار النفط إلى هشاشة الاقتصاد الوطني في ظل غياب تنوف الواردات مما أدى الى ارتفاع معامل امتصاص التضخم سنة 2016 بـ0,9%.

من جهته عرف قطاع الفلاحة نموا طفيفا، فيما سجلت باقي القطاعات تقلصا في وتيرة النمو، وبخصوص ارتفاع الناتج الداخلي الخام فقد قدر بـ 4,2% سنة 2016، وقدر الناتج الداخلي الفردي بـ 894.3 دولار في نفس السنة،من جهة أخرى عرف الاستهلاك الاسري تراجعا ، حيث سجل نموا بـ 3,3%سنة 2016، في حين ارتفع حجم تشكل خام رأس المال الثابت بـ 3,5% مقابل 5,7% سنة 2015 ونتج عنه انخفاض واردات مواد التجهيز الصناعي منذ 2014.

وكشف التقرير أن تراجع معدل النمو في الجزائر راجع الى انخفاض اسعار النفط وتراجع الاستثمارات وتنامي البطالة.

1- عبد الرزاق مدوري، مرجع سبق ذكره، ص 219.

خلاصة الفصل

يمثل النمو الاقتصادي في الجزائر المحور الرئيسي في الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف ، الذي مر بالعديد من المراحل ابتداء من مرحلة الركود مرورا إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي ، و بذلك نجد الجزائر قد اعتمدت برامج تنموية منذ 2001 إلى الوقت الحاضر و التي من شأنها تطوير معدلات النمو الاقتصادي ، و تحقيق نتائج ايجابية ، من بينها رفع معدلات النمو و تخفيف معدلات البطالة ، بالإضافة إلى ضبط الأوضاع المالية للدولة .

خاتمة

خاتمة

1. خاتمة

يرتبط أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ونخصّ بهذا حجم الإنفاق الحكومي والمجالات التي يشملها، والذي يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية، فهو يعمل على توجيه النشاط الاقتصادي، من خلال تحقيق معدلات نمو مقبولة، يتم من خلالها الحفاظ على معدلات بطالة وتضخم مقبولة وذلك عن طريق دراسة وتحليل مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي التي قامت بها الدولة الجزائرية خلال الفترة (2001-2016).

إن مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من القضايا الرئيسية التي تمت دراستها لفهم كافة الأبعاد التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الدور الرئيسي والحيوي الذي يلعبه الانفاق الحكومي كونه أداة من أدوات السياسية المالية ، لكن حجم هذا الإنفاق وكفاءة تخصيصه يعكسان وبدرجة كبيرة فعالية هذه الأداة في تحفيز النمو الاقتصادي.

2. النتـــائج

– إن السياسة المالية في الدول النامية ترتكز بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي، وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بنيتها التحتية، على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها؛

– إن دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي لأي بلد، حيث أنها تبحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الدخل القادر على دفع قوى الاستهلاك والاستثمار، والعمل من أجل تحقيق معدل نمو حقيقية؛

–فشل الجزائر في تحقيق معدلات نمو مقبولة خارج نمو قطاع المحروقات؛

–سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر لم تحقق أي معدلات نمو مقبولة مقارنة بحجم الموارد المالية الموظفة؛

– ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر الى غاية سنة 2014، ومن ثم انخفاضها راجع الى أزمة انخفاض أسعار النفط؛

– إن النتائج الاقتصادية المحققة في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2016) توضح بأن السياسة الاقتصادية التوسعية والمعتمدة في تنفيذها على زيادة الإنفاق الحكومي، تواجه مشكلة نقص في الفعالية، وذلك راجع الى هدر الموارد والثروات وعدم توجيه هذا الانفاق.

خاتمة

3. نتائج اختبار الفروض

من خلال طريقة المعالجة التي تم اعتمدها في هذا البحث، والتي جمعت بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

– بالنسبة للفرضية الأولى التي مفادها أن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي، إذا ما توفر جهاز انتاجي مرن فهي محققة، حيث ان الاقتصاد يخضع لقوى العرض والطلب فقط ولا يسمح للدولة بالتدخل؛

– بالنسبة للفرضية الثانية التي مفادها أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر هي معدلات حقيقية فهي غير محققة، وذلك راجع الى أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبطة ارتباط وثيق بارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة 98% من صادرات الجزائر؛

– أما بالنسبة للفرضية الثالثة التي مفادها أن يؤدي تطبيق البرامج التنموية في الجزائر إلى ارتفاع معدلات نمو حقيقية، فهي غير محققة لأنه في الجزائر لا توجد سياسة ترشيد للإنفاق الحكومي.

4. الاقتراحات

في ظل هذه النتائج المتوصل إليها فإننا نعتقد أن التحدي الرئيسي الذي يواجه البلاد هو كيفية تحقيق نمو مستدام ومتنوع يقوده الاستثمار المنتج، ولهذا نقدم الاقتراحات التالية:

–محاولة رفع معدلات النمو في الجزائر من خلال الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة؛

–الاعتماد على تصدير التمور وزيت الزيتون اللذان يعتبران من أجود الأنواع في العالم من أجل الرفع من الصادرات؛

– يجب أن يعطى التصحيح الاقتصادي الأولوية لخلق مناصب شغل؛

– ضرورة تواجد تناسب بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة؛

– وضع سياسات مناسبة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية؛

– ترشيد الإنفاق الحكومي في حدود الموارد المالية المتاحة.

5. آفاق البحث في الموضوع

من خلال معالجتنا لهذا لموضوع انعكاسات الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وما توصلنا إليه من نتائج، فإننا نقترح الجوانب التالية لمواصلة البحث في هذا الموضوع:

– أثار سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم؛

– أثار سياسة الانفاق الحكومي على البطالة.

المراجـــع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2008 .

2- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998 .

3- حربي محمود موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد :التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان ، 2006 .

4- حسام داوود وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي ، دار المسيرة، عمان، 2005 .

5- حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة في ظل نظم المشروعات الخاصة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة1987

6- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة البلدان الآخذة بالنمو، دار النهضة العربية، القاهرة، 1980.

7- سعيد على العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة ناشرون و موزعون، ط1، بغداد، 2011.

8- سوزي علي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.

9- ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

10- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء ، عمان، 1999 .

11- عبد الحليم كراجة وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط2 ،عمان، 2001.

12- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ط2، لبنان، 2000.

13- عبد الله خبابة ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

14- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان، ط1، عمان، 2009 .

15- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2005.

16- علي لطفي، المالية العامة: دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1995.

17- علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سوريا، دار الرضا، ط1، دمشق، 2003 .

18- فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1982 .

19- محرزي مُحَّد عباس، اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

20- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة : النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2001.

21- مُحَّد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007 .

22- مُحَّد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000

23- مُحَّد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي :النظرية والمفهوم، دار القاهرة ، 2001 .

24- محمود حسين الوادي، المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
25- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
26- مشروب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث ، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت،2006 .
27- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2015.
28- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ط1، بيروت، 2010.
29- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001 .
30- فلح حسين خلف،المالية العامة،علم الكتاب الحديث-جدار للكتاب العلمي، ط1،عمان،2008.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

31- *Abdel atif .Benachenhou, l'expérience Algérienne de planification et de développent (1962-1982),OPU, Alger, 1982.*
32- *Stanley Fischer et autres : Macroéconomie, 2ème édition, Dunod Paris,2002*

ثالثا: الأطروحات والمذكرات

33- بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي: دارسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011) ،أطروحة دكتوراهLMD تخصص الإقتصاد المالي، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015
34- عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 2012.
35- صواليلي صدر الدين،" النمو والتجارة الدولية في الدول النامية "، أطروحة دكتوراه ، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر 2006 .
36- سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير ، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
37- كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2010.

38- مُحَّد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف: دراسة تحليلية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر أطروحة دكتوراه ، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015

39- نادية معلالة، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر : دارسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1985-2013) ، مذكرة ماستر، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة،2013.

رابعا: المجلات والمقالات

40- كماسي مُحَّد الأمين، دادن عبد الغاني، تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى مركبات أساسية:حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين (1970-2000) ، مجلة الباحث، العدد 01، ورقلة،2002 .

خامسا: الملتقيات والندوات

41- صالحي نجية. مخناش فتيحة ، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم ، ملتقى الأبحاث الاقتصادية، جامعة سطيف ، 12 مارس 2013.

42- مُحَّد بو هزة ، صباح براج، أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001- 2009 ، الملتقى الدولي حول :"تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على الشغل والاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014، فرع العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف الجزائر ، يومي 11-12مارس 2013.

43- عبد الرزاق مدوري، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي: (نظرة تحليلية)،المؤتمر الدولي: تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة -2014 2001، جامعة سطيف، مارس2013.

44- عبد الله بن دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز دراسات الوحدة و العربية، بيروت، 1999.

سادسا: القوانين المراسيم

45- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية.

46- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المادة رقم 05 من القانون رقم 21 الصادر بـ 15 أوت ،المتعلق بالمحاسبة العمومية، رئاسة الحكومة الجزائر، 1990 .

سابعا: المواقع الالكترونية

46- البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول:

Voir :www. Premier _ ministre . you . dz / avabe / media / pdf /textere E ssentiels /progpilar /progcroissance . pdf , Date de consultation,10/05/2019,20.00h

47- لمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000

Voir : http://www.cnes.dz, Date de consultation,03/05/2019, 10h10.

48- جلال خشيب ، مفهوم النمو الاقتصادي

Voir: http://www.alukah.net , Date de consultation,20/04/2019 , 11h30.

49- خلود كلاش، فاعلية البوابة الالكترونية في تفعيل الخدمة العمومية

Voir : http://www.onefd.edu.dz,Date de consultation 20/04/2019, 9h17

50- سالم عبد الله مُحَمَّد، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن ، مقال منشور على موقع:

Voir : http://www.andalusuniv.net , Date de consultation,28/04/2019, 12h00,P 220.

51- نائلة مُحَمَّد أبو هليل

Voir : https://mawdoo3.com, Date de consultation :15/04/2019,10h14

52- *Voir : http://www.premier- ministre.gov.dz,Date de consultation 27/05/2019,09h30.*

53- *Voir :http://www.econostrum.info, Date de consultation:27/05/2019,14h20.*

54- *Voir : http://www.premier-ministre.gov.dz, Date de consultation 27/05/2019,10h12.*

ملخـــــص

هدفت هذه الدراسة الى ابراز وتوضيح أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

وباعتبار الجزائر إحدى الدول السائرة في طريق النمو، فقد لجأت الدولة الى انتهاج سياسة الانفاق الحكومي عن طريق مختلفالبرامج التنموية الاقتصادية، محاولة بذلك رفع معدلات نموها وتحسين مستويات المعيشة.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الدراسة أنه لم يكن هناك ترشيد للإنفاق الحكومي تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق مستويات نمو مقبولة، وقد تم تخصيص وصرف أموال معتبرة دون تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية الاقتصادية المراد الوصول إليهاحيث بقيت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر على حالها.

الكلمات المفتاحية:

الانفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، برامج التنمية الاقتصادية.

Summary

This study aims to highlight and explain the impact of government spending on economic growth in Algeria during the period 2001-2016.

As one of the countries in the path of growth, Algeria has resorted to a policy of government spending through various economic development programs, trying to raise their rates of growth and improve living standards.

The most important results achieved by the study were that there was no rationalization of government expenditure through which the state seeks to achieve acceptable levels of growth. The allocation and disbursement of considerable funds without achieving the desired economic development goals was achieved. Algeria's economic and social problems The same.

key words:

Government spending, economic growth, economic development programs.